وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية ، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارية دولية
بعنـــوان

أثر المبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الإقتصادي للدول العربية

من إعداد الطالبة
حدروق سمرة

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور : صوار يوسف
- الدكتور : شريفي جلول

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2024/06/13
أمام اللجنة المكونة من السادة
الدكتور دياب زقاي/ أستاذ محاضر (جامعة سعيدة) / رئيسا
الدكتور صوار يوسف/ أستاذ محاضر (جامعة سعيدة) / مشرفا مقررا
الدكتور شريفي جلول/ أستاذ محاضر (جامعة سعيدة) / مشرفا مساعدا
الدكتور غوتي محمد/ أستاذ محاضر (جامعة سعيدة) /ممتحنا
السنة الجامعية : 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي ما انتهى درب وختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

الحمد لله على شعور الانجاز بفضل من الله، أهدي ثمرة جهدي المتواضع :

الى من وهبني الحياة والأمل، و النشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

الى" روح أبي" الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

الى من علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبرا وبرا ،واحسانا و وفاءا ،الى من أشعلت أصابعها لتنير دربي وكانت بحر صافيا يجري يفيض بالحب والبسمة، إلى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح "امي حبيبتي" أدامك الله ورعاك.

الى بهجة الحياة وبلسم الروح ،الى مؤنستي ورفيقة دربي ،اختي حبيبتي خولة.

الى من قيل فيه سنشد عضدك بأخيك ، الى العقد المتين أخي العزيز "دادي"

الى زوجته والكتكوت ياسين.

الى مصدر قوتي ونور حياتي إلى قرة عيني وفلذة كبدي، إلى كل ما أملك في دنيتي ولداي الحبيبان" أيوب وأريج "

إلى كل العائلة الكريمة عائلة حدروق.

الى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأماني.

سمرة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإني أشكر الله عز وجل وافر الشكر الذي أنعم علينا بنور العقل ووهبني القوة والارادة الكافيتين لإتمام هذا العمل المتواضع .

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور صوار يوسف و الاستاذ الدكتور شريفي جلول لقبولهما الاشراف على مذكرتي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لهذا العمل المتواضع و الذين وفروا لنا من وقتهم رغم انشغالاتهم الكثيرة.

أشكر أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة، وكل عمال وموظفين جامعة الدكتور مولاي الطاهر قسم العلوم التجارية وخاصة الأخ بدراني الناصر.

أتقدم بالشكر للسيد المدير وكل زملائي وزميلاتي بالمركز المتخصص في اعادة التربية لتفهمهم وضعيتي وظروف الدراسة، وأخص بالذكر زميلي السيد دارعبيد علي لمساعدته لي في اتمام هذا العمل.

إلى كل طلبة دفعة 2023-2024تخصص مالية وتجارة دولية

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الاسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

الملخص باللغة العربية :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر المبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الاقتصادي لعشر (10) دول عربية لسنة 2022 باستخدام نموذج الجاذبية ،حيث تم فحص طبيعة العلاقة بين كل من التجارة البينية لدول البريكس والدول العربية والنمو الاقتصادي ، مع الاعتماد على متغير آخر متمثل في المسافة بين الدول.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية ذات تأثير ايجابي للمبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: مبادلات تجارية ، نمو اقتصادي ،تجارة خارجية ، نموذج الجاذبية ، دول البريكس

Abstract :

The study aims to measure the impact of the trade exchanges of the BRICS countries on the economic growth of ten (10) Arab countries for the year 2022 using the gravity model, where the nature of the relationship between the intra-trade of the BRICS countries and the Arab countries and economic growth was examined, while relying on another variable represented by the distance between Countries.

The study concluded that there is a direct and significant relationship with a positive impact of foreign trade exchanges on economic growth in both the long and short term.

Keywords: trade exchanges, economic growth, foreign trade, gravity model, **BRICS countries**

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المقدمة :..... أ

الفصل الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 1

تمهيـــد:..... 1

المبحث الأول: عموميات حول المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي..... 2

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية..... 2

الفرع الأول: مفهوم التبادل التجاري..... 2

الفرع الثاني: مفهوم التجارة الخارجية..... 3

الفرع الثالث: مكونات التجارة الخارجية 8

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....18

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....18

الفرع الثاني: أنواع ومقاييس وطرق قياس النمو الاقتصادي.....21

الفرع الثالث: أسس النمو الاقتصادي.....24

المبحث الثاني: دراسات سابقة 29

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....29

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 31

خاتمة الفصل الأول:.....35
تمهيد:.....35
المبحث الأول : ماهية دول البريكس وتوصيف النموذج المستخدم.....36
المطلب الأول : ماهية دول البريكس.....36
الفرع الأول: نشأة البريكس.....36
الفرع الثاني: الثقل الجيوستراتيجي للمجموعة.....37
الفرع الثالث: مقومات دول البريكس.....38
المطلب الثاني: الاطار النظري لنموذج الجاذبية.....41
الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية.....41
المطلب الثاني :نموذج الجاذبية (المبسط) والمبررات النظرية.....42
المطلب الثالث: النموذج الموسع لنظرية الجاذبية 43
المطلب الرابع : تطبيقات نماذج الجاذبية.....44
المطلب الأول: وصف النموذج المستخدم وتقديم البيانات 45
المطلب الثاني: التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية.....47
المطلب الثالث: نتائج واسقاطات الدراسة القياسية.....52
خاتمة الفصل الثاني:.....55
خاتمة:.....56

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	خريطة توضح موقع دول البريكس	
2-2	منحنى بياني يوضح التجارة البينية بين دول البريكس و الدول العربية	51
2-3	منحنى بياني يمثل الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس والدول العربية	52

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عجلات التقدم الأربعة	
1-2	مقومات دول البريكس	38-40
2-2	التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية لسنة2022	47-49
3-2	نتائج تحليل نموذج التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية القاعدي	53
4-2	نتائج تحليل نموذج التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية وتوظيف اللوغاريتم	53

مقدمة عامة

المقدمة :

تعد المبادلات والتنقلات في العالم من انشطة الحركات التجارية فيه، والتي تتحكم في مختلف العلاقات الاقتصادية في اطار العولمة على اختلاف الأسواق ،حيث تعتبر المبادلات التجارية الدولية محور العلاقات الاقتصادية ،إذ أنها تمثل اللبنة الأساسية التي قامت عليها منذ القدم ، وذلك من خلال صور التبادل التجاري المختلفة والمتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود والمناطق المختلفة؛ بغية اشباع حاجات ملحة وتحقيق فوائد من ورائها، وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وادرجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينيات من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تجارية على رأسها اتفاقية الجات(GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة وتقنين علاقاتها.

تعمل التجارة الخارجية بمثابة حجر الزاوية للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك بتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري مما يعزز الاقتصاد ليصبح أكبر تنافسية وتنوعا ،وخاصة بظهور التكتلات الدولية التي تعد عاملا مؤثرا في شكل النظام العالمي ، ومن بين هذه التكتلات مجموعة البريكس والتي تضم كل من روسيا ،الصين، برازيل، الهند وجنوب افريقيا، وتعتبر من أهم التكتلات الدولية وأكثرها حداثة ، وواحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نموا في العالم مما جعل باقي الدول تسعى للتعامل معها .

ويعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى خلفها الدول حيث أصبح يعتمد بمفهومه الحديث بالدرجة الأولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات ،كما يمكن للدول التي تعمل على توسيع نطاق مبادلاتها التجارية الخارجية وكذا تطور صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تحقق نموا اقتصاديا عالميا ، والدول العربية كباقي دول العالم تسعى الى الاندماج في النظام التجاري العالمي ، حيث تعمل على توسيع نطاق تجارتها الخارجية والتعاون مع باقي الدول وخاصة مجموعة البريكس بما يمكنها من تعزيز معدل نمو اقتصادها الوطني.

و لذلك سيحاول الباحث من خلال صفحات الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير التبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الإقتصادي للدول العربية؟"

أ- الأسئلة الفرعية:

و انطلاقا من إشكالية البحث تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ماهو التبادل التجاري ؟وما هي التجارة الخارجية ؟ فيما تتمثل أهميتها و أسباب قيامها؟
- ماهو النمو الاقتصادي ؟ وماهي طبيعة العلاقة بين التجارية الخارجية و النمو الاقتصادي ؟
- الى اي مدى يؤثر التبادل التجاري لدول البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية ؟
- هل هناك علاقة ايجابية بين المبادلات التجارية لدول البريكس والنمو الاقتصادي للدول العربية؟

ب- فرضية الدراسة

بحكم ان الفرضية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين أحدهما مستقل و الثاني تابع وعلى ضوء المشكلة البحثية و المتضمنة للتساؤل تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

- **يؤثر التبادل التجاري بين دول البريكس و الدول العربية على النمو الاقتصادي للدول العربية بشكل إيجابي في حالة توفر بنية تحتية مناسبة .**

ومن الفرضية الرئيسية تنبثق عدة فرضيات، يمكن صياغتها على النحو التالي:

- إن التجارة الخارجية هي التبادل التجاري بين الدول وهي عبارة عن حركة الصادرات و الواردات التي تؤدي إلى تطوير اقتصاد أي دولة.

-توجد علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

- التبادل التجاري لدول البريكس مع الدول العربية خلق فرصة لتوسيع قاعدة التجارة والاستثمار للدول العربية ،ومساعدتها في التخلص من هيمنة المؤسسات الأمريكية وهيمنة الدولار وتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي.

- توجد علاقة ايجابية بين المبادلات التجارية بين دول البريكس والنمو الاقتصادي للدول العربية ، نظرا الى وجود المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات والواردات بين المجموعتين.

ت- مبررات اختيار الموضوع:

تتعدد وتتنوع مبررات اختيار موضوع الدراسة فمنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي

- ✓ **المبررات الذاتية :**

- بحكم أن موضوع البحث يتماشى مع التخصص ألا وهو مالية وتجارة دولية.

- فإن كان هناك حافزا لنا للبحث في هذا الموضوع ، فإنه ينبع من رغبتي الشخصية في الميل والتركيز على الدراسات ذات الصلة بالتجارة الخارجية ومدى أهميتها وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية كمجموعة البريكس وتأثيرها على الدول العربية وما لها من أهمية كبيرة على الصعيد العالمي.

- ✓ **المبررات الموضوعية:**

تكمن في حداثة الموضوع، والمبادلات التجارية لمجموعة البريكس وقلة الدراسات الأكاديمية حولها خاصة باللغة العربية ومحاولة الباحث اضافة رصيد علمي أكاديمي.

المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الكلي.

- ✓ **المبررات العملية:**

فتتمثل في أهمية تكتل البريكس الدولي ومدى تأثيره على الدول العربية كما يبدو أن دول البريكس في السنوات الأخيرة مستعدة للتوسع في مجالات نفوذها الاقليمي الحالي في آفاق عالمية .

ث- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في اختبار صحة الفرضيات كما تمكن القارئ في التعرف على التجارة الخارجية وأهميتها و التطرق إلى مجموعة البريكس والتي تعتبر أحد أبرز التكتلات الناشئة الفاعلة في النظام الدولي .

- دراسة التبادلات التجارية والأثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية.
- تحديد نقاط القوة والضعف لهذه التبادلات والآفاق المستقبلية لها.
- تحليل تطور حجم التبادل التجاري بين دول البريكس والنمو الاقتصادي للدول العربية

ج- أهمية الدراسة:

يمثل هذا البحث أهمية بالغة في الوقت الحاضر نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت على الاقتصاد الدولي حيث تعتبر التجارة الخارجية أهم ركائز الاقتصاد ، ولذلك سنحاول عرض دراسة مكملة للدراسات السابقة التي عالجت موضوع التجارة الخارجية وأهميتها وما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي للدول، باعتبار النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول لتحقيقه، كذا مجموعة البريكس والانضمام اليها و نصيب الدول العربية من التعامل معها :لما تكتسبه مجموعة البريكس من أهمية بالغة باعتبارها أساس التبادلات الدولية وأهم الظواهر العالمية تأثيرا وشمولية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية والاقليمية .

ح- حدود الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة على النحو التالي:

- الحدود المكانية:

تتمثل في دول البريكس (برازيل ،روسيا ،الهند، الصين وجنوب افريقيا) بالإضافة إلى الدول العربية (الجزائر، تونس، المغرب، السعودية ، الامارات العربية، قطر، الكويت، عمان ، البحرين)

- الحدود الزمنية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد سنة 2022 لمعرفة التطور في حجم التبادل التجاري بين دول البريكس وعلاقته بالنمو الاقتصادي للدول العربية.

ج- منهجية البحث و الأدوات المستخدمة:

نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في دراسة الإطار النظري للتجارة الخارجية ،كذا عند دراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية ، وعند مسح الدراسات السابقة، ويدعم بالمنهج التحليلي في الفصل الثاني لعرض واقع المبادلات التجارية لدول البريكس وأثرها على النمو الاقتصادي للدول العربية ، وذلك من خلال التطرق الى تحليل نتائج و بيانات نموذج الجاذبية التي يتم الاستعانة به في هذه الدراسة لاستنباط النتائج وتقديم المقترحات والتوصيات بعد التحليل والدراسة.

خ- صعوبة الدراسة:

لقد واجهتنا خلال دراستنا مجموعة من الصعوبات تتمثل في:

- تضارب إحصائيات مختلف المؤسسات المكلفة بالقيام بعمليات الإحصاء سواء التجارة الخارجية أو مختلف القطاعات كإحصائيات البنك الدولي و احصائيات مرصد التعقيد الاقتصادي **(OEC WORLD)**، فيما يخص التجارة البينية (الصادرات والواردات) بين دول البريكس ومعدل النمو الاقتصادي للدول العربية .

د- هيكل الدراسة:

بغية التحقق من فرضية الدراسة والتوصل إلى أهدافها فقد تضمنت فصلين، حيث سنتناول في الفصل الأول الجانب النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، متضمنا مبحثين، سيضم المبحث الأول المفاهيم الأساسية حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مقسما إلى مطلبين سنتعرض في المطلب الأول إلى ماهية التجارة الخارجية أهميتها أسباب قيامها ومكوناتها، أما المطلب الثاني سنتطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و الفرق بينهما تم سنتناول أسس النمو الاقتصادي (طرق قياس ومقاييس النمو الاقتصادي ، محدداته النمو وتكاليف النمو...) و ركز المبحث الثاني على الدراسات السابقة مقسمة الى مطلبين ، سنتناول في المطلب الأول الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني فسنتعرض فيه إلى الدراسات باللغة الأجنبية ، أما في الفصل الثاني سنتطرق الى الدراسة التطبيقية مقسمة إلى مبحثين ، سنتناول في المبحث الأول ماهية البريكس(النشأة، الثقل الجيواستراتجي، مقومات دول البريكس) والاطار النظري لنموذج الجاذبية ومجالات تطبيقه ،تم سنستعرض في المبحث الثاني للتجارة البينية بين أعضاء المجموعة، النموذج والأدوات المستخدمة وفق نموذج الجاذبية الذي يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية ومن بينها مجموعة البريكس ، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء في هذا الفصل على هذا النموذج لتفسير التدفقات التجارية بين دول البريكس وعشر دول عربية كعينة.

وفي الأخير الخاتمة التي تحتوي على عدد من النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول

الفصل الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيـــــــد:

تحضى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، وخاصة في ظل انتشار عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية وظهور تكتلات جديدة كمجموعة البريكس ، والتي تعد أهم التكتلات الدولية وأكثرها حداثة .ومن هنا يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصاديات الدولية مما يجعلها الرابط بينها وبين البلدان الأخرى للتبادل التجاري، حيث لازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية .

ويعد التبادل التجاري بشقيه (الصادرات والواردات) عنصرا مهما في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث يتناول هدا الفصل الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات ومسح الدراسات السابقة.

كل ما سلف ذكره سيتم التطرق اليه ضمن هذا الفصل المتركز على المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول: عموميات حول المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الجسر الرابط بين دول العالم، ويعتبر التبادل التجاري العصب الحساس فيها حيث يصل الأقطار والمجتمعات وهو مقياس ذو أهمية بالغة يعكس انتاجية المجتمع.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على مفهوم التبادل التجاري ،التجارة الخارجية وأهميتها و أسباب قيامها كذا مكوناتها(الصادرات والواردات) .

الفرع الأول: مفهوم التبادل التجاري

أولا: تعريف التبادل التجاري

يعرف التبادل في علم الاقتصاد : على أنه أي عنصر مقبول على نطاق واسع في مقابل السلع والخدمات (William, 1995) .

– و يقصد بالمبادلة تنازل شخص عن شيء ما لشخص مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل، أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص ، ولكي تتم عملية التبادل بين الأشخاص لا بد من وجود اختلاف في الأشياء التي يملكها الطرفان، إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة، ونشاط التبادل يمثل جسر مهم يصل بين الإنتاج والاستهلاك وعلى ذلك الأساس يعتبر من الأنشطة الأساسية للمجتمعات منذ القدم، سواء كانت في شكل مقايضة أو باستعمال النقود التي لعبت دورا أساسيا في تطو ر واتساع هذا النشاط. (رجيم، 2006)

– إن التبادل التجاري نظام مقايضة خاص بالتبادل بين المؤسسات والأفراد للبضائع والخدمات دون الحاجة إلى استعمال الأموال ، ويجري التبادل التجاري تحت الإرادة الحرة دون وجود أي ضغط على الفرد أو المؤسسة، أي أن هذه العملية لا تتم إلا برضا وقبول كلا الطرفين بما يترتب عنه مصلحة المشتركة لهما. (liberty, 2021)

ثانيا: تطور التبادل التجاري (بن شني، 2021–2022)

إن الإنسان يسعى دائما إلى إحداث تنوع في حاجاته ورغباته، وهذا يجعل عملية تلبية ذلك صعب ومعقد من عملية تحصيل هذه الاحتياجات لوحده ، فعمد إلى تبني منهاج التخصص والاهتمام وقام بناءا على ذلك بالاهتمام بفرع من فروع الإنتاج و زيادة الإنتاج به بقدر يلبي الاحتياج ويحقق فائض يتم مبادلته مع الفوائض الناتجة عن المنتجين الآخرين، والذين هم بدورهم قاموا بنفس العملية في فروع أخرى ، و استطاع الإنسان بذلك إشباع بقية حاجاته اعتمادا على المبادلة، و عليه ظهرت عملية المبادلة كأداة لإشباع حاجات الأفراد ونتج عن ذلك جملة من التبادلات التجارية كأهم نشاط اقتصادي يسعى من خلاله إلى تلبية وتحقيق رغبات المستهلك لجملة من السلع والخدمات، وعملية المبادلة للسلع والخدمات قائمة على عملتي التجارة الداخلية التي تحدث في نفس الإقليم والتجارة الدولية أو الخارجية القائمة خارج الإقليم و الحدود الجغرافية.

وقد باشرت الحضارات القديمة قدم الإنسان عملية التبادل فالقدماء البابليين والفنقيين وحتى الإغريق والفراعنة والرومان، قد زاولوا العملية التجارية على نطاق واسع، وحتى العرب لم تقل إسهاماتهم التجارية عن

باقي إسهامات الأمم الأخرى .وعلى اعتبار تعاقب الحضارات وتطورها ، فقد قامت هذه الأخيرة بمجموعة من المراحل في التطور، كان لها انعكاسات مهمة بارزة على طبيعة وحجم التبادل التجاري، ففي المجتمعات البدائية الأولى عرف التبادل ابسط صوره بسبب المحدودية في الإنتاج والتركيز في ذلك على التوجه لما عرف انا ذاك بالاستهلاك الشخصي، و كل ما يزيد عن استهلاك بعض الأفراد أو العائلات يتم مقايضته بسلع أخرى ، فكانت بذلك المقايضة هي ابسط الصور و أقدمها للتبادل ومع تطور المجتمعات ومعرفة الإنسانية لما يعرف بالنقود تم استخدامها كأداة للتبادل ثم تطورت وسائل استخدام النقود فاستخدمت الصكوك والشيكات كوسائل للدفع، كما استخدم الائتمان التجاري كوسيلة لزيادة حجم الأموال المستثمرة في النشاط التجاري.

الفرع الثاني: مفهوم التجارة الخارجية

يخضع المقصود بالتجارة الخارجية **Foreing trade** شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها ، وفي مايلي أهم المفاهيم التي تطرق لها الباحثون ، بالإضافة الى التعرف على أهميتها وأسباب قيامها ومكوناتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية أول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجتها، وعن مصادر المواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع قنوات التوزيع لبيع إنتاجها.(LASARY, 2005)

وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف التجارة الخارجية كما يلي:

يرى جان ميلو و جين ماري" أن التجارة الخارجية تدرس أسباب ونتائج تبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج عبر الحدود".(jean & jain de melo)

وتعرف التجارة الخارجية بأنها " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. (جويدان، 2016)

وتعرف أيضا على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (الصوص، 2012)

كما يرى بعض الباحثون أنها" فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وتتضمن الصفقات الاقتصادية كل من تبادل السلع المادية ،تبادل الخدمات، تبادل النقود (رؤوس الأموال) وتبادل عنصر العمل". (شراك و الطيب، 2024)

وتعرف على أنها " عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي ،سواء في صور سلع أو أشخاص أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة عن طريق انشاء صفقة بين الدولتين بهدف اشباع أكبر

حاجة ممكنة ، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة". (Mr Diemer)

كما تمثل التجارة الخارجية كلا من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة ، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها، في صور ثلاث تتمثل في انتقال السلع ، الافراد ورؤوس الأموال وتنشأ بين أفراد وحكومات ، ومنظمات اقتصادية لوحدات سياسية مختلفة ، وتسمى بالتجارة الدولية أو العالمية أحيانا. (سعيد، 2019-2020)

من خلال استعراض التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :(محمود علي، 2019)

المعنى الضيق :يسمى بالتجارة الخارجية ويشمل كلا من الصادرات و الواردات المنظورة (السلع)،و الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع :يسمى بالتجارة الدولية ويشمل:

* الصادرات و الواردات المنظورة.
* الصادرات و الواردات غير المنظورة.
*الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
* الهجرة الدولية للأفراد.

رغم استعمال التجارة الخارجية والتجارة الدولية كمترادفين ، أو وجهين لعملة واحدة إلا أنه يوجد فرق جوهري بينهما؛ فمصطلح التجارة الخارجية يشير إلى نظرة جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معنية ودول أخرى بينما مصطلح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شمولية وعامة إلى مجمل العلاقات بين الدول، ومن ثم نستنتج أن التجارة الخارجية هي جزء من التجارة الدولية. (عز الدين، 2013-2014)

اذن يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها جميع المعاملات المادية وغير المادية والمالية بين الدول المختلفة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد ، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية ولعل أهميتها تكمن فيما يلي:

- تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر ، وخاصة تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيارة الاستثمارات الجديدة كبناء المصانع وانشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك الى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية. (الحاج، 2017)

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما يترتب عليه من آثار على الميزان التجاري. (عزالدين، 2013-2014)

– تعتبر التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عملية التمويل والاستثمار.

– ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق التجاري.

– تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية ايجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على تعديل الميزان التجاري أي اعادة إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرب. (عطاالله، 2015)

– تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا ، ومصادر العملات الأجنبية والادارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني. (حاجي، 2017)

– تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الانتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الامكانيات الضخمة لأنها تتمكن من انتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم ، لذلك فهي تتخصص في انتاج عدد محدود من السلع والخدمات ، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي .(عابي، 2018-2019)

ظهرت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على انتاج السلع ، اما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا ، أو الادارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

– وتقاس أهمية التجارة التجارية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها الى الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\textbf{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات + الصادرات}}{\text{الناتج المحلي}} \times \mathbf{100}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح ، وقد ازدادت أهمية التجارة على المستوى العالمي ، اذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لحوالي 6.5% في المتوسط سنويا ، وبما يفوق بكثير معدل

نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي ،وتختلف أهمية التجارة العالمية من دولة الى أخرى. (عابي، 2018-2019)

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

إذا كان سبب قيام التجارة الداخلية هو اشباع حاجات و رغبات المستهلك المحلي، فما الحاجة التي أدت الى تعدي الحدود الاقليمية و الجغرافية ؟

"إن الأسباب و المبررات الاقتصادية لقيام التجارة الدولية الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو الى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة في هذا البلد ألا وهي رفع مستوى المعيشة وتلبية حاجات المستهلك" (جويدان، 2016).

ولا يقتصر فقط على رفع مستوى المعيشة بل يتعداها الى الأسباب التالية:

- **صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

- **التخصص الدولي :** لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها ، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وامكانياتها الاقتصادية وأن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية.

- **اختلاف تكاليف الإنتاج :** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الانتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الانتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

- **اختلاف ظروف الانتاج :** بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل : دول الخليج. (مطر، 2001)

- وجود فائض أو عجز في الانتاج المحلي مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عناصر الانتاج .
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها
- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي. **(د.درار، 2013)**

رابعا: أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد، ولها أثار كبيرة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهي كما يلي:

1-النمو الاقتصادي :

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتري Injection.

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ، ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، وهي بمثابة عملية تسرب إلى أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها.

2-الدخل القومي :

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي :أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج .ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك كلاهما يجر طالبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، والموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد ويدخل في البنية التحتية لاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداو ل .وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي :

الإنتاج- الصادرات +الواردات =الاستهلاك + الاستثمار

أو

الدخل القومي = الإنفاق ا لمحلي (الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات

3- استغلال الموارد :

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير استراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها .

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية فادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4- توزيع الدخل :

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير و الاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة ؛ فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد .

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ...وتعمل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين. (بلبخاري، 2021-2022)

الفرع الثالث: مكونات التجارة الخارجية

من التعاريف السابقة للتجارة الخارجية يمكن تقسيمها إلى شقين صادرات و واردات:

1- صادرات

إن نشاط التصدير والصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد هو عملية التصدير لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة توفير موارد مالية للخزينة العمومية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية (عفيفي ، 1993)

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في زيادة معدلات النمو، والتنوع في مصدر الدخل ، وجلب العملة وتطوير اقتصاد الوطن، وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، وللإلمام أكثر بموضوع التصدير سنتعرض إلى أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة به.

1-1 تعريف التصدير:

يعرف التصدير: "بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها". (بهلول، 2001)

وعرفه شريف علي الصوص كما يلي: "من المعروف أن التصدير للأسواق الأجنبية يعتبر من أبسط أشكال الدخول إليها لأنه يضمن أقل نسبة مخاطرة والتصدير حسب نشاط الشركة يمكن أن يكون تصدير موسميا حسب الفرص المتاحة وقد يحدث التصدير في حالة وجود فائض سلعي من و قت لآخر حسب سعة واستيعاب السوق المحلي للشركة أو قد يكون التصدير مستمرا، ومعنى ذلك أن تقرر الشركة التصدير لدولة معينة أو مجموعة من الدول بصورة رئيسية، ومن خلال استراتيجية تسويقية مقررة من قبل إدارة الشركة نفسها" (الصوص، 2012)

ويعرفه فريد النجار: " مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة". (النجار، 2008)

ومن تم تعرف الصادرات على أنها مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف إلى مداخيل رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب. (Salem & Albertini(J.M), 1992)

وتعرف أيضا: هي شكل من اشكال التبادل التجاري الخارجي وجزء من الإنتاج القومي لدولة معينة يوضع لإشباع حاجات الدول الأخرى ، وتتمثل بالسلع التي تم انتاجها في مدة زمنية معينة ، وتؤدي الى النهوض بالأداء الاقتصادي في الدول التي تعتمد على هذا القطاع من اجل توفير الغذاء والمواد الخام للصناعات التحويلية ، ومصدر للمواد الأولية وتتمثل اهميتها بالفوائد التي تعود على الدولتين من خفض العجز في الميزان التجاري ، وتوفير العملات الأجنبية لمواجهة اعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، فضلا عن انها تزيد من جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار اسعار الصرف .(D.Colander, 2006)

-وتعرف أيضا على أنها :الصادرات هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي ، إضافة إلى ذلك فهي العمليات المختلفة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجيا.

وبما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن ، فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي؛ أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكمي.

و تنقسم الصادرات إلى نوعين :

- ✓ الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل البترول والآلات

- ✓ الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل:
  - خدمات النقل "النقل الجوي والبحري والبري."
  - خدمات التأمين الدولي.
  - خدمات السفر في مقدمته حركة السياحة العالمية
  - خدمات المصرفية العالمية .
  - خدمات نقل الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا. (زكراوي، 2020-2021)

1-2 - أهمية التصدير:

للتصدير أهمية في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو بمثابة مؤشر للتنمية الاقتصادية كونه وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو، كما انه يمثل أداة ناجعة لجلب العملة الصعبة، وهو يرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد دفعت بالمؤسسات إلى الزيادة في حجم الإنتاج. (بن شني، 2021-2022)

كما تكمن أهميته في: (دحو، 2015-2016)

أ- تدعيم النمو الاقتصادي:

ان تشجيع الصادرات يؤدي الى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تحسين المستويات المعيشية في مختلف جوانبها ويكون تشجيع الصادرات من خلال اتباع استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات فنجد العديد من الدول تعمل على تسطير استراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والصادرات

ولا تؤدي تنمية صناعات التصدير إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية فحسب بل تؤدي أيضا إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بشكل عام و لأفرادها بشكل خاص، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع أسواقها محليا ودوليا ، يعني هذا توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، وتخفيض التكلفة الإجمالية للسلع يتيح الفرصة لتحديد أسعار أقل، وبالتالي تنمية أكثر و هكذا... ،وكل ذلك يتيح لهذه الصناعات دفع أجور عالية نسبياً للعاملين فيها بالمقارنة مع الأجور في القطاعات الأخرى، ومع مرور الوقت قد يكون لذلك أثر يؤدي إلى رفع الأجور في تلك القطاعات، مما يعني زيادة القدرة الشرائية وتوسعها لهذه الشرائح وتأثير ذلك على استهلاكها للسلع والخدمات منتجة محليا أو مستوردة.

وتحتل الصدارة في الدول النامية مكانة مهمة وتقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتدعيم مركز العملة بين العملات الأجنبية:

إن تدعيم مركز العملة المحلية لا يمكن أن يتم بصفة حاسمة إلا بمعالجة أسباب تدهور

القيمة الفعلية لها في أسواق العالم ، تلك المسببات التي تتمثل في اختلال ميزان المدفوعات ،ولذا فإن زيادة الصادرات هي في الواقع من أهم وسائل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وايقاف تدهور قيمة العملة، عن طريق الحصول على عمولات صعبة ترفع الميزانً التجاري الذي يشكل جزء في ميزان المدفوعات.

ت- تصريف فائض الإنتاج المحلي:

عند وصول الصناعات الى نقطة الفائض في الإنتاج و الفائض عن حاجة الأسواق المحلية فلا سبيل أمامها إلا تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية للنمو والتوسع و البقاء في السوق.

ث- يعد التصدير أداة لدخول المؤسسات إلى العالمية والمساهمة في الحصة السوقية لها، كما تساهم الصادرات في تغطية والتقليل من البطالة. (بن شني، 2021-2022)

و يمكننا القول: " أن أهمية التجارة الدولية للدول النامية لا تتمثل في حركة تبادل السلع بينها وبين دول العالم الأخرى، بل يتعدى ذلك إلى حركة تبادل الخيرات الفنية والتكنولوجية، وتبادل عنصر العمل وانتقالّ رؤوس الأموال والاستثمارات يمثل جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة والتي تحتاجها الدول النامية وتحقق من خلال تبادلها مكاسب و إيجابيات تعود بالنفع والفائدة على اقتصاد ورفاه مجتمعاتها (سعداوي ، 2010)

1-3 – أهداف التصدير:

وللتصدير أهداف عديدة نذكر منها :

* الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما يعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح، إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

* الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة (جاسم، 2013)

كما يمكن تقسيم الأهداف الى: (سعيدي، 2002)

1- أهداف مرتبطة بالاستراتيجية التجارية:

- ❖ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- ❖ توزيع جغرافي للمخاطر.
- ❖ التكيف مع المنافسة.
- ❖ التواجد في السوق الدولية.
- ❖ تصريف فائض الانتاج الى دول أخرى، ويتوجه إلى الأسواق الخارجية من أجل النمو و التوسع والحفاظ على مكانته في السوق.

2- أهداف مرتبطة بالجانب المالي: (دادي، 1998)

- ❖ الزيادة في رقم الأعمال.
- ❖ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

- ❖ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- ❖ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة
- ❖ رفع مستوى المعيشة

3- أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- ❖ تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.
- ❖ استغلال الامتيازات المتوفرة.
- ❖ خفض التكلفة الإنتاجية.
- ❖ الرفع من جهود البحث والتطوير.

1-4- أنواع التصدير وخطواته :

أولا: أنواع التصدير

للتصدير أنواع مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

1- **التصدير المباشر:** هو التصدير الذي يعتمد على قدرة المؤسسة المنتجة للسلعة او المقدمة للخدمة نفسها في تصدير منتجاتها، معتمدة في ذلك على قنوات توزيع غير التي تستعملها في داخل الإقليم في الجهاز الإداري التسويقي المسؤول على تصريف المنتجات ووفقا لذلك هناك ثلاث أشكال أساسية لتنظيمات التصدير في بلد المصدر، إما أن يكون هناك قسم للتصدير يتكون من مدير مبيعات التصدير يستوجب تمتعه بقدرات شخصية مع تعاون مدراء الوحدات الإدارية الأخرى ويناسب ذلك صغر في حجم المبيعات، أو أن تكون معتدل وعدم قدرة المؤسسة الحصول على موارد إضافية، او عن طريق وجود قسم للتصدير مستقل يقوم بمعظم النشاطات التصديرية بنفسه، ويعالج المشاكل في التنظيم البسيط ويمكن التغلب عليها بإنشاء قسم التصدير المستقل مهمته تنفيذ عمليات التصدير بنوع من المرونة من قبل ذوي الخبرة في مجال التصدير، كما يمكن أن تعتمد المؤسسة على قسم خاص بمبيعات التصدير وهذا بغرض الوقوف على المراقبة الدائمة لهامش الربح الناتج عن عملية التصدير وتكلفته، وضمان سهولة تمويل العملية.

ونظرا لأهمية عملية التصدير وتعلقها بالمؤسسة تقوم البعض منها بجعل فرع خاص بالمبيعات التي تخرج عن إقليم المؤسسة هدفه الوقوف وبشكل جدي على كل ما يتعلق بالمبيعات والتوزيع وكذا الترويج، ومتابعة النشاط مع تجار الجملة والموزعين لا تستبعد المؤسسات النشاط في الدولة المستوردة لذلك نجد البعض منها تقوم بتخصيص من هو أهل لمهمة البيع والذي يعرف عند البعض بالطواف يكون له إقامة دائمة بالدولة المستوردة أين يقوم بجميع إجراءات البيع من حيث انجاز عملية البيع ، وإقامة علاقات مع العملاء، والمساعدة بجمع المعلومات ذات الصلة بهذا النشاط. (بن شني، 2021-2022)

2- **التصدير غير المباشر:** ويتم ذلك عن طريق استخدام أو تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير لتلك الدول، وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشريكات حديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنّها تتطلب أقل استثمار أو أقل مخاطرة، كما أن الشركة حسب هذه الطريقة لا تضطر إلى تعيين وتطوير أيدي عاملة لها

في الخارج، فالوسيط التجاري لديه المعرفة التامة والكافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق المستهدفة خارجياً.

ومن أهم أشكال الوسطاء المتوفرين في السوق المحلي للتصدير:

- **التاجر المحلي المصدر(Domestic based export marchant):**

يقوم هذا الوسيط بشراء إنتاج الشركة لحسابه الخاص، ثم يتولى عملية تسويقه وبيعه على مسؤوليته في الخارج بهدف تحقيق الربح.

- **الوكيل المحلي المصدر(Domestic bused export agedrt):**

يوجد أنواع مختلفة من الوكلاء أو السماسرة، والوكلاء بالعمولة، أما السماسرة فمنهم وكيل البيع، وكيل المنتج، سمسار الحر، الوكيل بالعمولة، فالوكيل في جميع الحالات يبحث ويتفاوض نيابة عن موكله ويتقاضى مقابل عمله، عمولة بنسبة تختلف حسب العقود التجارية بين الوكيل والموّكل ونوع الوكالة.

- **المؤسسات أو المنظمات التعاونية:**

تقوم هذه المنظمات بتنفيذ المهام المتعلقة بالتصدير، وذلك نيابة عن عدة منتجين وهي تقع جزئياً تحت إرادتها ورقابتهم ويستخدم هذا النوع عادةً من قبل منتجي البضائع الأولية كالمنتجات الزراعية مثلا. (الصوص، 2012)

3- التصدير المركب: هو التصدير الذي يرتكز على النوعين السابقين أي على أسلوب التصدير المباشر وأسلوب التصدير غير المباشر في نفس الوقت. (بن شني، 2021-2022).

ثانيا: خطوات التصدير (داود، 2002)

1- اتخاذ القرار: يتم اتخاذ قرار التصدير بناًءا على الرغبة للدخول الى الأسواق الخارجية، إلاّ أّن في هذه المرحلة يقوم المصدر وبعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعاون معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات أهمها:

- ✓ البدء في التخطيط بحملات ترويجية واعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لتقصي مدى ادراك المستهلك عنها وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة.
- ✓ إرسال عينات من السلع التصديرية في الأسواق الخارجية سواءا عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء، وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبيناً بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها.
- ✓ القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليق أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى.
- ✓ الحصول على رخصة التصدير من قبل الجهات المعنية، ورخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

2- الاستراتيجية: تقوم الشركة ببناء استراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها والرد عليها من قبل المستوردين، وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين والشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة، بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناءا على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيقاً لأهدافها، وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد وتجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها، أي البرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها لغاية الاتفاق النهائي مع المستورد.

3- العقد: بناً ء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة العقد التجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

4- **إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير:** ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي:

- ✓ **اصدار الفاتورة الأولية:** بعد استلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها، وتحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية والائتمانية المتفق عليها.
- ✓ **قائمة التعبئة:** وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفاتها وكميات البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والمصداقية...الخ
- ✓ **شهادة صحية:** وتصدر عن الحجز الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر.
- ✓ **إذن الشحن:** ويصدر عن الوكيل الملاحي

5-إعداد المستندات النهائية: وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد، إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية، وأهم هذه المستندات هي: بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية، قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، شهادة المعاينة، وأية مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراءات التخليص.

6- المتابعة والاتصال: إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد وربما إلى مخازنه، وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة ويبقى على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

7- الخطابات الختامية: بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة بتبادل الخطابات الختامية مع المصدر .

2- الواردات

تختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لكن بمعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات شقا مهما فيها

2-1 تعريف الواردات والاستيراد

الواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل .

وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجدا داخل الحدود الإقليمية أو خارجيا، وبما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج.

وتنقسم الواردات إلى نوعين :

أ. الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة مثل المواد الغذائية

ب. الواردات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل: الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى. (زكراوي، 2020-2021)

كما ينظر الاقتصاديون الى الواردات على انها عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل و الانفاق لأنها تعني احلال المنتجات الأجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي، ومن ناحية اخرى فان انخفاض الطلب على السلع المحلية وارتفاع الطلب على السلع الأجنبية يعني تدهور الميزان التجاري. (جيدل و دردوري، 2021)

يقصد بالاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لتلبية وسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.(Brune, 1991)

وعليه فإن عملية الاستيراد هي في حقيقة الأمر نقصان من الدخل المحلي إلى الخارج، وهي تؤثر بالسلب على الإنفاق الكلي حيث ينخفض بزيادتها كونه يتعلق بالسلع خارج الإقليم أي صادرة من دولة أخرى ، غير أنها تزيل عناء الدولة في إنتاج مثل هذه السلع التي لا تستطيع إنتاجها بسبب تكلفة المواد الأولية واليد العاملة فهي بذلك تمكن الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية و الاستهلاكية، أي توجد عالقة طردية بين الدخل القومي و الاستيراد سواء تعلق الأمر بالاحتياجات من المعروض السلعي، أو سلع استثمارية ورأسمالية وتكنولوجيا، والدولة مهما كان التقدم الذي تعيشه إلا أنها تلجا بطريقة أو بأخرى إلى الاستيراد حتى ولو كان دخلها متدني لتلبية احتياجاتها الأساسية، ويقاس الاستيراد من الخارج بمؤشر "متوسط ميل الاستيراد" وهو:

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{\text{المستورد}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$. (بن شني، 2021-2022)

2-2 أنواع الاستيراد: (https://www.starshams.com2022/12/import-coccept.html, 2022)

تلجأ المؤسسة إلى عملية الاستيراد من خلال التعاملات المتنوعة المشروعة وكيفية تسيير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج ، وتلبية رغبات الزبائن، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض طرق الاستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية:

1) الاستيراد بغرض الاستثمار:

تحتاج المؤسسة بغية للاستثمار أو التوسع في المشاريع إلى تجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد لتلك التجهيزات لاستخدامها في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع، وهذا ما يعرف بالاستيراد بغرض الاستثمار.

2) الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة :

يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي استيراد مواد إضافية مكملة للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في مشروعه كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمصانع أو المركبات الصناعية تقوم باستيراد هذه المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار...الخ ،حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية

3) الاستيراد بغرض التجارة:

في هذا النوع من الاستيراد يقوم المستورد بالشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بغرض بيعها على حالها. والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في هذا المجال وتعويض النقص في المنتجات

2-3 أهمية الاستيراد

تحتاج أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية إلى الاستيراد لأنها عاجزة عن تحقيق اكتفاء ذاتي لكل ما تحتاجه من السلع، وتظهر الأهمية الأولى للاستيراد في الحصول على سلع لا تنتج محليا بصورة مطلقة، وذلك لعدم توفر الامكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها، أو لا تنتج بكميات كافية، أو تنتج بتكاليف أعلى مما هي عليه في دول أخرى، و بالتالي استيرادها سيحقق استغلالا أمثل للموارد باعتبار أن كل دولة تتخصص في انتاج وتصدير سلع التي لا تملك فيها ميزة نسبية، كما أن الاستيراد يساهم في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة، لتغطية الطلب المحلي في حالة ما إذا كان شديد التنوع فهنا تلجأ الدولة لاستيراد لتغطيته. (عفيفي ص.، دون ذكر سنة النشر)

- تخفيض تكاليف التصنيع فالعديد من المنتجات تكاليف استيرادها اقل من تكاليف انتاجها.
- يعتبر استيراد بعض المنتجات الجديدة و الفريدة من نوعها فرصة للقيادة والتميز في السوق المحلي

– في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا، كما يمنح الاستيراد للبلد المستورد فرصة للحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة. (بكري، رمضان، و وآخرون، 2003)

– يساهم الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه، وتلبية رغبة وحاجيات المستهلك. (جدو، 2011)

تعتبر الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج، وبالتالي فان الحد من الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق، إذ لا يمكن القطع أن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء ارتفاع البطالة وانخفاض التشغيل، حيث أن ذلك يختلف باختلاف الدول(متقدمة أو نامية) ونسبة التطور في جانب التجارة الدولية بها، فقد تكون نسبة التطور والتقدم وكذلك قوة اليد العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال أسباب في التقدم، وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد عمال كبير لكن بدون مهارات، وتعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل و زايدته، خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية وليست الاستهلاكية. (الصوص، 2012)

2-4 أهداف الاستيراد: (صديقي، 1973)

– إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد .

– تلجأ بعض الدول لاستيراد مختلف المواد، إما لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا أو تكاليف الانتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها.

– استمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الاستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج للاضطراب المحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بالنسبة للمنتوجات المستوردة.

– إنشاء وتطوير علاقة داخلية بين الوحدات الأخرى التي يكون منها المشروع.

– تجنب حدوث الازدواج و التلف وتقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عن طريق النظر لكل عملية استيراد في ضوء خطط الاستغلال الطويلة المدى

– جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى.

– جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصادي الوطني.

– تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة.

– تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء.

– تموين السوق الداخلي بالمنتوجات و المواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، عمليتين أساسيتين في علم الاقتصاد، وتزداد أهمية العمليتين نتيجة اقترانهما بالصعوبات الاقتصادية وسنتطرق في هذا الفرع الى تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يرمز للنمو الاقتصادي في الفكر الانساني إلى درجة التطور أو التقدم بمجال ما أو في قطاع ما وقد وردت عدة التعاريف يمكن أن نذكر منها مايلي:

"عملية توسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجل القصير و المتوسط"

ويقصد به " الزيادة في كمية السلع و الخدمات المنتجة و بصورة متواصلة من طرف الفرد داخل محيط معين" . (مداني و حاج، 2021)

النمو الاقتصادي بهذا المعنى هو ظاهرة كمية تُعنى بالزيادة المستمرة للسكان والناتج، وهي بالتالي التحول التدريجي للاقتصاد من خلال الزيادة في الرفاهية والإنتاج (Charlesl & Jones, 1998)

ويعرف على أنه "حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي او الدخل القومي الحقيقي بما يضمن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على ان تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية وان تتسم بصفة الاستمرارية" (محمد عبد العزيز و آخرون، 2008)

ويقول "هيلتون فريدمان" أن النمو الاقتصادي هو "توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر

بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي" (الصعيدي، 2004)

ويمثل "الزيادة المحققة في انتاج البلد على المدى الطويل"

ويقيس " التغير في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي او الدخل خلال فترة زمنية محددة"

يشير النمو الاقتصادي في جوهره إلى توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تقاس غالبا من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يحسب القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد، وهذا النمو مدفوع بالعديد من العوامل، بما في ذلك الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري، والابتكارات التكنولوجية، وكذا التحسينات في البنية التحتية والسياسات الحكومية المواتية.

ويعد النمو الاقتصادي بمثابة مؤشر حاسم للصحة الاقتصادية الشاملة للدولة والتنمية، مما يؤثر على جوانب مختلفة من المجتمع، بما في ذلك مستويات المعيشة وفرص العمل والتقدم التكنولوجي (شراك و فتان، 2024)

ويعرف أيضا : "يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل نمو النشاط الاقتصادي للدولة أكبر من معدل نمو سكانها كلما كان أحسن، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة" (صخري، 2005)

من التعريفات التي تعرضنا اليها سابقا نستنتج أن النمو الاقتصادي هو : عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر في فترة زمنية معينة، وتكون هذه الزيادة أعلى من معدل نمو السكان ، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ويمكن حسابه كالآتي :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

إن الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية لذا لابد من استبعاد معدل التضخم و على ذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

2- تعريف التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هنا يمكننا التطرق الى بعض التعريفات التي وردت في التنمية الاقتصادية:

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها: " العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه.

كما عرفها إسماعيل محمد بن قانة: "هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية " (بن قانة، 2012)

أما من منظور رؤية اقتصادية جديدة فهي: " عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر".

كذلك هي: "عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات شاملة ومتواصلة، مصحوبة بتعجيل في النمو الاقتصادي وتحسين في توزيع الدخول، مع إبادة الفقر وزيادة رفاهية الأفراد"

تُعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم الاقتصادي". (محمد عبد العزيز و عطية ناصف، 2000)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تغييرا اقتصاديا وتحولا اجتماعيا وفق عمليات تسيير منتظمة للمؤسسات تهدف إلى تحسين أوضاع و نوعية حياة أفراد المجتمع، باعتمادها على عناصر وموارد أهمها:

أ. الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية كل العناصر الأصلية الموجودة على الأرض، وبالتالي فهي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يستغلها في منفعته وتتمثل هذه الموارد في موارد الأرض، البحار والمحيطات، الرياح، النباتات والحيوانات وغير ذلك...

ب. الموارد البشرية: وتشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج.

ت. رأس المال المادي: وهذا النوع يتضمن المباني، الآلات ، المعدات و التجهيزات و المخزونات . (ملال، 2021)

3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

مما سبق نستنتج أن كلا المفهومين يشتركان في بعض النقاط ويختلفان في نقاط أخرى،و يمكن التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

أولا: أوجه التشابه

يلتقي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- ✓ كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي.
- ✓ كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية ومستمرة.
- ✓ كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.
- ✓ كلا هاتين الزيادتين تكونان على المدى الطويل.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تكمن أوجه الاختلاف في مايلي:

- ✓ التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- ✓ النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، وبالتالي فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي، على عكس التنمية الاقتصادية التي تتطلب تغيير في البنيان الإنتاجي
- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع. (طويل، 2015-2016)
- ✓ يتم النمو الاقتصادي بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع، أما التنمية الاقتصادية فهي عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.
- ✓ يركز النمو الاقتصادي على التغيير في حجم وكم السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد، أما التنمية الاقتصادية تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.
- ✓ النمو الاقتصادي لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي، أما التنمية الاقتصادية فهي تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وتنويعه. (زروني، 2000)
- ✓ ان النمو عملية عفوية أما التنمية فهي عملية مقصودة تتم وفق برامج وسياسات استراتيجية
- ✓ من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، و التي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية كالقدرات الإبداعية، و تساعد على اكتساب المجتمع قدرات جديدة عملية وتكنولوجية و ادارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.
- ✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصاد مصحوب بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية كالاجتماعية و الاقتصادية ككبت الحريات والتعدي على

الحقوق المدنية و المواطنين في الدول النامية، هذا وتتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعات السياسات القومية والمحلية. كهدف في حد ذاته أجل تحقيق الذات، كوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني. (عزالدين، 2013-2014)

الفرع الثاني: أنواع ومقاييس وطرق قياس النمو الاقتصادي

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

ينقسم النمو الاقتصادي الى ثلاث أنواع كما يلي:

1- النمو الطبيعي : وهو النمو الذي اقترن بتحول المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، ويحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، كالتحول إلى النظام الرأسمالي الذي يركز على مفهوم تقسيم العمل و تراكم رأس المال، فضلاً عن دور الثورة الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية.

2- النمو الظرفي أو العابر: كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات ، وإنما هو استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا ثلبت أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع، وهو السائد في أغلب الدول النامية كونه ناجم عن حالات استثنائية لا تشكل القاعدة، فبكون النمو استجابة لمتغيرات غير متوقعة، كإقبال مستهلكي بعض البلدان على شراء السلع بسبب الاضطرابات السياسة والأمنية لجيرانها مخافة امتداد تلك الأزمة إلى حدودها، أو كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول

3- النمو المخطط : هو النمو النابع من الحكم الراشد، حيث يكون هناك عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع و تحقيق النمو، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين و واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ مع ضرورة إشراك الجماهير و المجتمع فيه، فيسمح في نهاية المطاف بتحوله من نمو اقتصادي إلى تنمية اقتصادية. (جماني ، 2018/2019)

كما يمكن الإشارة إلى نقطة التحول في النمو الاقتصادي، والتي تكون عادة في التحول من **النمو الاقتصادي الموسع (CROISSANCE EXTENSIVE)**، الذي ينمو فيه كلا من معدل الدخل بنفس معدل نمو السكان أي بنفس النسبة ، ما معناه أن الدخل الفردي يكون ساكنًا، إلى **النمو المكثف CROISSANCE (ITENSIVE)**، حيث يفوق فيه نمو الدخل نمو السكان، ما ينعكس على الدخل الفردي بالإيجاب. (Brasseul, 1993)

وما يميز النمو الموسع هو زيادة كمية في عوامل الإنتاج، في حين يمتاز النمو المكثف بزيادة نوعية عوامل الإنتاج

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي

باعتبار النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من

المقاييس البسيطة وليست المركبة، وهي بذلك تختلف عن مقاييس التنمية الاقتصادية و التي عادة ما تكون من المقاييس المركبة وتنقسم مقاييس النمو إلى ثلاث معايير وهي:

أولا :معايير الدخل.

ثانيا :معايير اجتماعية.

ثالثا :معايير هيكلية

1- معايير الدخل

تعتبر هذه المقاييس أو المعايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي.

و يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مؤشرات

1 -1 – معيار الدخل الوطني الاجمالي:

يمكن قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي، و يعرف على انه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة. كما يعرف على أنه عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسطية.

ويعتمد هذا المعيار على مقارنة تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية

يقاس نصيب قطاع ما أو أحد مكونات الناتج القومي الإجمالي، مثل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع، وتشير القيمة المضافة إلى قيمة الناتج من مرحلة معينة من الإنتاج.

إلا أن المقياس لا يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب بل بالمعارضة من طرف بعض هذه الأوساط ، وذلك لأن زيادة الدخل(أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية). فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض السكان بمعدل أكبر، وبالتالي يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس عدد أفراد البلدان محل المقارنة إضافة إلى الهجرات التي تتم منها وإليها .

1- 2- معيار الدخل الوطني الاجمالي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي. لأنه يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة و الغنية للدولة ، وتوفرها على الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم فني، و لذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار

1-3- معيار متوسط الدخل الفردي:

يعد هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الفردي وعدد السكان معا، كما يعتبر أحد المؤشرات الهامة لدى الكثير من المفكرين، شأنه شأن الدخل الوطني. ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان، أي:

متوسط دخل الفرد = الدخل القومي / عدد السكان

فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا فإن البلد يعتبر متقدما، أما إذا كان منخفضا فإن البلد يعتبر متخلفا. (بن قانة، 2012)

2–المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بالنوعية منها:

- المعايير الصحية : حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي.
- معايير التعليمية: حيث تبحث في أهمية التعليم والتكوين، وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك.
- معيار نوعية الحياة المادية.
- دليل التنمية البشرية.

3 –المعايير الهيكلية:

تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ولعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة (محمد عبد العزيز و آخرون، 2008)

ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام أسلوبين:

أ– معدل النمو البسيط:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها ويستخدم في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية

معدل النمو البسيط = (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

– معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي (محمد عبد العزيز و آخرون، 2008)

في عام ،1952 وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي معبرا عنها بثلاثة عوامل:

- الادخار الصافي S.
- انتاجية راس المال P.
- ✓ معدل نمو السكان R.

تتخذ هذه الدالة الشكل الاتي : $R - PS = D$

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفر د، أي :

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل ادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة – معدل نمو السكان

ب – معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم لتقييم الخطط طويلة الأجل للحكومة ويحسب كما يلي:

إذا رمزنا لمعدل النمو المركب ب TCC والناتج المحلي الإجمالي ب GDP فإن:

$$TCC= \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP0}}^{-1}$$ (عزالدين، 2013-2014).

الفرع الثالث: أسس النمو الاقتصادي

مما تعرضنا اليه سابقا فإن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة في الناتج المحلي، وهو يعتمد على جل ما تقدمه القطاعات التي تشكل الاقتصاد الوطني ، وتتطلب جملة من المقومات التي تمكنها من تقديم منتجاتها أو خدماتها ، وهذا ما يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل النتاج والموارد الطبيعية وما ينتج عنه من أضرار وتكاليف، ومعوقات ، أيضا تضحيات يتحملها المجتمع بجميع جوانبه، للحصول على رفاهية في المستقبل.

I- عناصر وخصائص النمو الاقتصادي :

I-1 – عناصر النمو الاقتصادي (محددات النمو):

تنقسم عناصر النمو الاقتصادي الى عوامل رئيسية وعوامل أخرى:

1- العوامل الرئيسية:

إن دراسة العناصر الرئيسية للنمو الاقتصادي، هو دارسة لعناصر العملية الإنتاجية، والتي تعتبر تحويلا للموارد إلى استخدامات، عن طريق تركيبة من العوامل والعناصر ومن بينها:

1-1 عنصر العمل:

نعني بالعمالة أو "رأس المال البشري: "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية، لتلبية حاجياتها"

كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال:

– مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع

وتعتبر الخبرة والكفاءة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، أي أن الكم الهائل من العمالة غير المؤهلة، لا يمكنها التعامل مع الآلات الحديثة أو الحواسيب المعقدة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك واضحا في كثير من الدول التي تعاني من البطالة وتوظيف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات.

1-2 – عنصر رأس المال:

يعرف رأس المال بأنه: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين و في اقتصاد معين"، حيث يعتبر بمثابة عامل تراكمي، يتكون من وسائل الانتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها مثل آلات، تجهيزات، مباني، أراضي... وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، ويعتبر الادخار هو

السبيل الأمثل من أجل توفير رأس المال الممول لمختلف الاستثمارات، و هذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، حيث تعاني البلدان الفقيرة من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن أفراد المجتمع ينفقون معظم دخولهم للاستهلاك.

فبالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا أساسيا من عناصر النمو، حيث كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام، ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص، أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة، مما يؤدي في توسيع الإنتاج.

1-3- عنصر التكنولوجيا:

يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم العناصر المساهمة في تحديد النمو الاقتصادي، حيث يكمن دوره في إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا في تحسين مستويات الإنتاج ومنه ينعكس على تحسين دخول الأفراد و بالتالي مستوى المعيشة، ولا يحدث ذلك إلا من خلال سرعة وتطوير وتطبيق المعرفة الفنية التكنولوجية.

وعليه يسمح التقدم التقني بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، مما يؤدي لارتفاع الناتج، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛ ويعود إسهام العامل التكنولوجي في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع والخدمات.

نمو الإنتاج= مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (طويل، 2015-2016)

1-4- الموارد الطبيعية: ويعد هذا العنصر أساسا في تكوين الثروات الطبيعية التي تدخل في عمليات الإنتاج ،حيث يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية (وفرة المعادن، والمياه، خصوبة التربة.....،) على النمو الاقتصادي على قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيق الغاية والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد. (الشرقاوي، 2016)

2-عوامل أخرى: (بودخدخ، 2009-2010)

بالإضافة للعناصر الرئيسية هناك عناصر أخرى مهمة في النمو الاقتصادي ونذكر منها:

2-1- النظام المالي:

يعمل النظام المالي على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله ينعكس إيجابيا على الإنتاج والنمو الاقتصادي بسبب مساهمة النظام المالي في تطور الاستثمار المحلي.

2-2- الوضع السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي (في أي بلد كان) عاملا محفزا للنمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية لجهة معينة على حساب المصالح الاقتصادية، في حين يعمل الاستقرار السياسي على توفير الظروف المناسبة لتحفيز الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

2-3-التضخم:

إن التضخم حالة مرضية في الاقتصاد، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي(كما يقول فيشر)، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ، ومن ثم على النمو الاقتصادي، لكن هذا لا يمنع القطاع المصرفي من تمويل متطلبات النمو، بعدم إعاقة الاستثمارات الجديدة.

2-4- التخصص و الإنتاج الواسع:

إن التخصص والإنتاج الواسع هو الذي دعا إليه Smith Adam في كتابه ثروة الأمم 1776م، فقد أوضح أن تقسيم العمل يؤدي إلى التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل ،مما يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكٍل إيجابي على النمو الاقتصادي.

2-5- الإدارة والتنظيم: يجب أن تتصف الدولة بإدارة عالية الفعالية ويتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات المجتمع.

ويعتبر سام ولسون عناصر الأساسية للنمو الاقتصادي سابقة الذكر(الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال البشري والتكنولوجيا) بمثابة عجلات التقدم الأربعة التي تختلف من بلد لأخر، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فاعلية، ويلخصها في الجدول التالي:

الجدول 1-1: عجلات التقدم الأربعة

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة، التعليم، المهارات
المصادر الطبيعية	النفط الغاز، التربة، المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال العام
التكنولوجيا و روح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف، مكافأة الإبداع

المصدر: بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص567.

I-2 –خصائص النمو الاقتصادي:

تمثل خصائص النمو الاقتصادي، و التي يمكن أن تنعكس على اقتصاديات الدول في:

– زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة آنية مقارنة بالفترات السابقة.

– زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع و الخدمات.

– يمكن من حدوث تغيرات على مستوى طرق التسيير و التنظيم، الأمر الذي يساهم في تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر الإنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية. (بعوني، 2017)

– التقدم الاقتصادي الذي يتمثل في نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان، مما يستدعي حدوث تحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي التي ترجع لارتفاع متوسط الدخل الوطني الحقيقي ومستوى الاستهلاك الحقيقي للسكان

– زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى

– يساعد على القضاء على الفقر وتحسين من المستوى الصحي والتعليمي للسكان

– زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، و تعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص

– التخفيف من مشكل البطالة. (الدعمة، 2002)

II– تكاليف ومعوقات النمو الاقتصادي:

II-1 – تكاليف النمو الاقتصادي:

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات، أهمها:

أولا . التكاليف البيئية والصحية:

النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية؛ حيث أن للنمو الاقتصادي تبعات خطيرة على رأسها التلوث البيئي، الذي عصف بعديد الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي(كما هو الحال في اليابان، كوريا الجنوبية، الصين) ، حيث تبين أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الآسيوية، وعليه يثبث أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.

ثانيا . التكاليف الإنسانية:

إن حدوث النمو الاقتصادي وتوسع الأنشطة الاقتصادية، أدى ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة، مثل: التجار الصغار، الحرفيون والمزارعون، الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى لتراجع ربحية مشاريعهم، بسبب الاعتماد على طريقة الانتاج الموسع

ثالثا. تكاليف التضحية بالاستهلاك:

لترشيد الاستهلاك أثره البالغ في عملية النمو الاقتصادي، لأنه ساهم في زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال لزيادة الناتج في المستقبل؛ لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بجزء معين من الاستهلاك، حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوعٍ من الرفاهية الاقتصادية، والتي تتجلى في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى آخر كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل

رابعا . تكاليف التضحية بالراحة الآنية:

إن السعي لرفع حجم الناتج، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي؛ يتطلب زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وهذا لا يأتي إلا بزيادة حجم العمالة، وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكلٍ يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج؛ ليتضح أن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل، تعني التضحية بالراحة الآنية (تعني الأوقات ماعدا ساعات العمل)، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين (طويل، 2015-2016)

خامسا: نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية ويرجع ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقر

سادسا: كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع (باتني، 2008-2009)

II-2- معوقات النمو الاقتصادي:

تختلف الصعوبات التي تواجه عملية النمو الاقتصادي من بلد إلى أخر ، ويتلخص أبرزها فيما يلي:

* النمو السكاني الكبير، والذي سبب ضغطا على الموارد الاقتصادية.
* هجرة العمالة وخاصة المؤهلة منها(ذات التدريب والتكوين العالي).
* ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية للبلد، ذلك أن زيادة عدد الاستثمارات يؤثر في زيادة عدد الفرص التي تنعكس بدورها على عجلة تحريك عجلة الاقتصاد و النمو.
* شبكة النقل الضعيفة والتي تحول دون زيادة الانتاج. (Harvard Business Review)
* الجهل بأحوال السوق وكذا الاحتكار
* جمود عناصر الانتاج وعدم مرونة الأسعار وقلة التخصص ، وكل هذه العوامل تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
* ان عدد كبير من الدول النامية تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين فقط ، بينما تستورد العديد من السلع الأساسية ، وخاصة المصنعة التي لا تنتجها محليا. (فليح، 2006)

المبحث الثاني: دراسات سابقة

لا بد للباحث قبل التطرق في خضم موضوع دراسته أن يرجع إلى الأبحاث والدراسات السابقة ومن خلال مسح عام لأهم المراجع والمصادر باللغة العربية أو المترجمة إلى العربية التي تناولت جزءا من موضوعنا أو عالجت جانب من اشكاليتنا البحثية نعرض مايلي :

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

- **دراسة اية جمال عبد الهادي2024 : بعنوان التكتلات الاقتصادية في ظل الاقليمية القديمة و الجديدة دراسة مقارنة بين الميركسور و البريكس بجامعة عين شمس رسالة ماجستير** و التي تناولت مدى استفادة الاقتصادية للدول المنظمة له و التوسع نحو التجارة العالمية ونحو العالم خاصة انها لا تعتمد على النطاق الجغرافي، بل تتوسع نحو اقتصاديات العالم المختلف ،مما يمنحها فرصة أكبر في النجاح والخروج بحلول اقتصادية للدول النامية والتي تواجه مشاكل وأزمات اقتصادية من خلال الاندماج مع الدول والكيانات الاقتصادية الكبرى وعلى راسهم الصين والبرازيل و تأتي اهمية الدراسة في ظل انضمام مصر الى تكتل البريكس التابع للإقليمية الجديدة المفتوحة و التي تشهد توسعا كبيرا في الآونة الاخيرة و هو ما يمنح مصر فرصة اكبر من خلال دراسة نمو اقتصاد الدول المنظمة للتكتل و الخروج من ازمتها الاقتصادية.
- **دراسة شراك أسماء المبادلات التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1987-2021) المجلد العاشر ، العدد 01(جانفي 2024)**

Foreing trade exanges and their impact on economic growth in algeria standard study dueing the period (1987-2021)

تناولت الدراسة قياس أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر باستعمال سلاسل زمنية تغطي الفترة (1987_2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .حيث تم فحص طبيعة العلاقة التوازنية بين كل من المبادلات التجارية الخارجية ومعدلات النمو الإقتصادي، مع الإعتماد على متغيرات أخرى متمثلة في كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم، واجمالي تكوين راس المال المادي. وقد خلصت الدراسة الى معنوية التأثير الإيجابي للمبادلات التجارية الخارجية على النمو الإقتصادي في كل من المدى الطويل والقصري.

- **دراسة د. نورهان طوسون 2023 : "تحليلات في تعزيز النمو الاقتصادي انضمام مصر الى البريكس انموذجا" مجلة السياسة الدولية**

تناولت الدراسة مجموعة البريكس على أنها من بين الاقتصادات الناشئة الأسرع نمو كما تسعى الى تكوين بديل للمؤسسات المالية والسياسية الدولية ، حيث ترى دول الأعضاء نفسها كممثلين للجنوب العالمي في مواجهة مجموعة السبع G7 بحلول عام 2050 وزيادة التبادل التجاري بين دول الأعضاء

- **دراسة ولد مومنة أحمد 2022 "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ" مجلة مجاميع المعرفة: المجلد :08 عدد (01) أفريل 2022:**

تناولت الدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وهذا باستخدام طريقة التكامل المشترك أنجل وجرنجر Granger-Angel وأثبت الاختبارات التشخيصية أن النموذج جيدا ، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن كل متغيرات النموذج المستخدم مستقرة عند الفرق الأول وأن هناك علاقة تكامل متزامن وحيدة بين المتغيرات وذلك باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجرنجر وبينت الدراسة أنه يوجد أثر ايجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

- **دراسة رودي فاطمة 2022"واقع وآفاق التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا دراسة تحليلية للفترة 2000-2020**

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع وآفاق المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا وذلك من خلال تتبع تطور حجم الصادرات و الواردات ووضعية الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة الممتدة ما بين(2000-2020) بالدراسة والتحليل، و أوضحت النتائج أن حجم هذه المبادلة في تزايد مستمر وخصوصا في السنوات العشر الأخيرة، وهذا ما يوحي بوجود آفاق مستقبلية واعدة لهذه العلاقة

- **دراسة دقيش جمال، مزوري الطيب ، ميموني ياسين " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول البريكس : دراسة قياسية باستخدام نموذج PANEL-ARDL**

The Impact Of Trade Oppenness On Economic Growth In BRICS:An Empirical Study Using PANEL-ARDL Model

مجلة التكامل الاقتصادي المجلج09- العدد02/جوان 2021: تناولت الدراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول البريكس وذلك باستعمال نموذج Panel.ARDL باعتبار معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع وكل من الانفتاح التجاري (المعبر عنه بمتوسط مجموعة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الخام) ، الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة توصلت النتائج بتقدير نموذج Panel.ARDL الى وجود علاقة توازينية في المدى الطويل بين المتغيرات كما أن الانفتاح التجاري له أثر ايجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي

- **دراسة مداني حسام الدين 2021: حول أثر المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ل (15) خمسة عشر دولة عربية** من (1990 الى **2020) مجلة ايليزا للبحوث والدراسات المجلد 06/العدد : 02 (2021)**

The Impact Of Trade Exange Foreing Direct Investment In Economic Growth In Sample Of Arab Countries During The Period 1990-2020

تناولت الدراسة أثر المبادلات التجارية والاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي لخمسة عشر دولة عربية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 -2020 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات بانل ARDIL- PANAL)) ، وقد انتهت الدراسة بانه على المدى القصير فان المبادلات التجارية والاستثمار الاجنبي لا تؤثر على النمو الاقتصادي للدول العربية المستهدفة في الدراسة أما على المدى الطويل

فتوجد علاقة طردية طويلة الأجل بين المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي على اقتصاديات هذه الدول كما، ان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كان ذو معنوية أكبر من أثر المبادلات التجارية وهذا ما يحث الدول العربية محل الدراسة البحث عن الآليات والسبل التي تزيد من استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

- **دراسة محمد جلولي 2021 أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي (1990-2018) مجلة التويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 06/العدد02- ديسمبر 2021:**

هدفت الدراسة الى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا بالاعتماد على نماذج البانل والتكامل المشترك .

وقد خلصت الدراسة الى وجود أثر ايجابي معنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذه الدول.

- دراسة ملال شرف الدين 2021: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا والبرازيل (1990-2016) رسالة دكتوراه جامعة قاصدي مزياح ورقلة

حيث تناولت الدراسة أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة (1990-2016) في اطار التطورات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية باستخدام برنامج "Eviews 7"

وخلصت الدراسة الى أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة بل له أثر سلبي في حين كان له اثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل وماليزيا ناتج عن تنويع الصادرات.

- دراسة أحمد عيسى 2018"أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق (2003-2016):

هدفت الدراسة الى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج (ARDL)بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (2003-2016) وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في العراق يظهر في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي وكذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير ، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تباث التباين .

المطلب الثاني :الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة Turyatemba Christhopher2023 :

"The Impact Of International Trade On Economic Growth.Acase Study Of Wakiso District Uganda"

تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي دراسة حالة واكيسو أوغندا:

تناولت الدراسة النمو الاقتصادي و التجارة الدولية من خلال دراسة واكيسو مع استخدام الصادرات والواردات والناتج المحلي كمتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ونموذج التكامل المشترك أنجل وجرانجر

وخلصت الدراسة على أن الصادرات والواردات لها ارتباط كبير وايجابي بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل وبدلا من السياسات التي من شأنها زيادة الصادرات اقترح الباحث تحرير السياسة التجارية.

- دراسة weiyum wang and manru wang 2021 :

FDI , Foreing Trade And Economic Growth In China

"الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الصين"

خلال الفترة الممتدة (2001 –2020) حيث تناولت الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الصين باستخدام برنامج بانل (PANAL) واستخلصت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية يرتبطان بشكل ايجابي وتختلف درجة تأثيرهما من منطقة الى منطقة في الصين واقترح الباحثان التركيز على تنمية المقاطعات الصينية المتفاوتة من أجل التخفيف من التنمية غير المتوازنة.

- دراسة Radha Raghuramapatruni Radha(2020) :

The Impact Of International Trade On Economic Growth In India

أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة "2017-1991"

حيث تناولت الدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الهند باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) اعتمد الباحث على مؤشر الانفتاح التجاري لتحليل التكامل المتزايد للتجارة الخارجية للهند مع العامل الخارجي، وقد خلصت النتائج الى وجود علاقة إيجابيه بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي ، كما ان تقديرات العلاقة طويلة المدى تظهر علاقة ايجابية وهامة بين الصادرات والناتج المحلي في الهند.

- دراسة Saravanan Murugan Et Maryam (2020)

Foreign Direct Investment, Trade Openness And Economic Growth In BRICS Countries :evidences from panel data

الإستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لدول البريكس خلال الفترة الممتدة من (2018-1990)

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي في دول البريكس خلال الفترة الممتدة (1999-2018) باستخدام نموذج الانحدار التلقائي للتأخر الموزع لاختبار التكامل واختبارات السببية Hurling Granger –Dumitrescu

خلصت الدراسة ان الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما أثر ايجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل الأجل ،وأن هناك علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و إجمالي تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

- دراسة wad, Dr. Sami & others, Jan (2020) :

Measuring and Analyzing the Impact of Net Exports on Economic Growth in Iraq: A study for the Period of 2000-2018

قياس وتحليل أثر صافي الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة الممتدة من (2000-2018)

تتجسد مشكلة البحث الرئيسة في خفض مستوى الصادرات من السلع والخدمات بشكل خطير للغاية في الاقتصاد العراقي، واعتماد صادراتها على المورد الريعي (النفط)، مما تسبب في عجز كبير في الميزان التجاري، وبالتالي تسبب في تراجع مستوى النمو الاقتصادي للدولة بشكل عام .يهدف البحث إلى تقدير أثر الصادرات في نمو الاقتصادي العراقي، حيث لا تزال الدراسات السابقة مثيرة للمناقشة حول العلاقة بين أداء الصادرات والنمو الاقتصادي، خاصة في تحليل السلاسل الزمنية .لذلك، استخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لهذه المدة. 2018-2000 لتقييم العلاقة. يتم استخدام تقدير ARDL لتشخيص هذه العلاقة. تم اختيار سلسلة البيانات على أساس توافر البيانات .أظهرت نتائج البحث علاقة إيجابية طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي وأداء الصادرات. يركز هذا البحث على استخدام الإجراءات اللازمة لزيادة الصادرات من المنتجات التي تعطي قيمة مضافة للاقتصاد العراقي.

- دراسة **Mishalight Chitauro2018** :

The Impact Of Trade Liberalisation Of Economic Growth In Switzerland Nelson Mondela .Univesity, South African,2018:

تناولت الدراسة درجة التأثير الذي تمارسه التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في سويسرا في الفترة الممتدة من 1990-2014 باستخدام اختبار الانحدار التوزيعي التلقائي للمتغيرات التالية : النمو الاقتصادي ، معدل العمالة ومعدل الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر.

حيث خلصت الدراسة أن الإنفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة لهما تأثير ايجابي وكبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل ، بينما تؤثر العمالة على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي فقط على المدى الطويل.

من خلال عرضنا لعدد من الدراسات السابقة حول المبادلات التجارية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والاختلاف بين الدراسات العربية و الأجنبية ، وذلك لمعرفة اثر التجارة الخارجية أو المبادلات التجارية على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك اختلاف من حيث الفترة الزمنية وطرق القياس، الأدوات المستخدمة.

ومن خلال الأبحاث التي تم مسحها إن اغلبها توصل في الأخير إلى وجود علاقة ايجابية بين التجارة الخارجية والتبادل التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل .

من خلال الدراسات السابقة التي تم مسحها لوحظ إن اغلبها كان يتخذ التجارة الخارجية أو المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي لنفس البلد أو مجموعة من البلدان.

تختلف الدراسة الحالية في أنها تدرس تأثير المبادلات التجارية للدول البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية أي تأثير المبادلات في مجموعة من الدول على النمو الاقتصادي لدول أخرى خلال الفترة

(2022) ،مع اختلاف المؤشرات حيث سنقوم باستخدام نظرية الجاذبية دراسة التدفقات التجارية إلى جانب قياس أثر التجارة البينية لدول البريكس مع الدول العربية

خاتمة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الجانب النظري للتجارة الدولية ببيان تعريفها وأهميتها واسباب قيامها ،وتطرقنا الى أهم مكوناتها ، حيث تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، و تعبر عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم ، والتي من خلالهما يتم تحديد ومعرفة الحجم الحقيقي للمبادلات التجارية الخارجية، حيث تساهم الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الصعبة ،كما تلعب الواردات الدور في توفير المواد الأولية والسلع الرأسمالية .

كما استعرضنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فمن جهة لا يعبر النمو الاقتصادي عن تقدم أو تخلف الدول، كون النمو هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج من سنة لأخرى، بغض النظر عن كون هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أو لا؛ كذلك يختلف عن التنمية الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة أشمل من النمو الاقتصادي لشمولها باقي المجلات الأخرى؛ زيادة إلى عناصر النمو الاقتصادي والتي ضمت العمل، رأس المال، التكنولوجيا وغيرها، كذا تكاليف النمو فهي ذات أوجه مختلفة ومتعددة، وتطرقنا الى طرق قياس النمو الاقتصادي بأساليب مختلفة كالدخل القومي ونصيب الفرد... وغيرها من الأساليب التي تم طرحها.

كما استعرضنا مختلف الدراسات الأجنبية والعربية، والتي تناولت موضوعنا أو جزء منه، واستخلصنا من جلها تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالإيجاب على المدى الطويل.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد ما تم استعراض الجوانب النظرية الخاصة بموضوع الدراسة ، من دراسة مفصلة للتجارة الخارجية والمبادلات التجارية ، كذا الاطار النظري للنمو الاقتصادي وعرض مختلف الدراسات التي تناولت أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، والذي كان موضوع الفصل الأول من هذه الدراسة ، ومن أجل الوصول إلى أهداف هذا البحث ، ولكون ما سبق كان سيل الدراسة النظرية، فمن خلال هذا الفصل سنحاول اسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، وسيخصص لتقدير أثر المبادلات التجارية لمجموعة البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال سنة 2022، من خلال قياس وتحليل التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية ،حيث تزايدت أهمية استخدام هذا النموذج في مجال التجارة الخارجية خاصة في ظل تزايد التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث تحظى هذه النماذج بأهمية كبيرة في هذا المجال باعتبار أن محددات تدفقات التجارة الخارجية تعتمد على المسافة بين الدول وحجم اقتصاداتها، خاصة وفي ظل تعدد الدراسات الهادفة لقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و لإتمام هذا الفصل سيقسم الى :

المبحث الأول : الجانب النظري لدول البريكس و نموذج الجاذبية

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للتجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية

المبحث الأول : ماهية دول البريكس وتوصيف النموذج المستخدم

المطلب الأول : ماهية دول البريكس

عكست الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي مع بداية سنة 2008 اتجاهين متعاكسان،عكس الأول تراجع حاد في أداء النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، أما الثاني فعكس نموا سريعا للنشاط الاقتصادي لمجموعة الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين و الهند و روسيا ما أهلها لأن تصبح قوى اقتصادية كبرى بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية و جغرافية و ديموغرافية، الأمر الذي حفزها للدخول في تكتل اقتصادي جديد مبني على أساس التعاون و التكامل و تكون مؤثرة و صاحبة قرار في النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الدول المتقدمة.

الفرع الأول: نشأة البريكس

ظهرت فكرة مجموعة بريك، في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، بعد انضمام دولة جنوب افريقيا إليها سنة 2010، أصبحت تسمى بريكس، فمصطلح بريكس**(BRICS)** مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لأسماء الدول الأعضاء **برازيل** Brazil **(B)**،**روسيا** Russia **(R)**، **الهند (I)**India**(I)**، **الصين (C)**China**(C)**، **جنوب افريقيا**South Africa **(S)**(طويل ، 2019)، واستعمل جيم اونيل **Jim Oneill** رئيس بنك غول دمان ساكس (Sachs Goldman) تسمية بريكس لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان في عام 2001؛ إذ كتب في تقرير نشره البنك "يحتاج العالم في بنائه إلى مزيد من بريك لتحقيق النمو الاقتصادي"، ويرى الباحث أ ن هناك رغبة في سحب الثقل الاقتصادي من الدول الصناعية اتجاه الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة وهذا ما أشار إليه جيم اونيل إذ ذكر أ ن هناك عملية انتقال تدريجي للثقل الاقتصادي من مجموعة الدول السبع الصناعية (G7)إلى الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة في النظام العالمي وخير مثال على ذلك مجموعة بريكس. (علي عبد الرحمن، بدون ذكر سنة النشر)

ويمكن الإشارة إلى مجموعة البريكس باسم مجموعة"S R 5 " إذ أن العملات النقدية للدول الخمس تبدأ بحرف R وهي الريال البرازيلي ،الروبل الروسي ، الروبية الهندية ، الرنمينبي الصيني ، والراند الجنوب الافريقي. (عاشور و أخرون، 2016)

الشكل رقم 02-01 : خريطة توضح موقع دول البريكس

المصدر : البنك الدولي

الفرع الثاني: الثقل الجيوستراتيجي للمجموعة

تميزت المجموعة عن سائر التكتلات الدولية بأّنها لا يربطها نطاق جغرافي، فقد تكونت من اتحاد أربع قارات لأربع حضارات متنوعة هي: الحضارة الهندوسية في الهند، والحضارة الكونفوشيوسية في الصين، والحضارة الأرثوذكسية في روسيا الاتحادية، والحضارة اللاتينية في البرازيل، والحضارة الأفريقية في جنوب أفريقيا من جهة وتضمنها قوتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما: روسيا الاتحادية، والصين من جهة ثانية، فضلاً عن تباين دول المجموعة في درجات نموها الاقتصادي، إذ يمكن تقسيم مجموعة بريكس على مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام العالمي هما:

المجموعة الأولى: الدول الكبرى الصاعدة في النظام العالمي التي تمارس دوراً عالمياً لكن قدراتها لا ترتقي إلى مستوى الدول العظمى مثال الصين، وروسيا الاتحادية، والهند.

المجموعة الثانية: الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام العالمي التي ليس بمقدورها أ ن تودي دورا عالمياً ولكنها تؤدي دورا إقليمياً مثل البرازيل، وجنوب افريقيا، ويرى الباحث أ ن ثقلها الجغرافي والاقتصادي أسهم بشكل كبير في تعزيز موقعها القيادي في المجتمع الدولي. (علي عبد الرحمن، بدون ذكر سنة النشر)

كما تتميز دول البريكس مجتمعة بما يلي:

*يمثل الناتج المحلي لدول الخمس في بريكس اكثر من ربع الناتج المحلي العالمي

*مساحة دول البريكس الخمس مجتمعة تمثل اكبر من ربع مساحة العالم بحوالي 32%

*يمثل عدد سكان البريكس حوالي نصف سكان العالم

*يوازي ناتج دول البريكس مجتمعة ناتج الولايات المتحدة الأمريكية

*10.8 % من حجم الإنفاق العالمي

*40.2% من حجم انتاج الطاقة العالمي

*16.1 % حصة بريكس من حجم التبادل التجاري العالمي. (عدوي، 2019/2018)

الفرع الثالث: مقومات دول البريكس

حيث سيتم تلخيص المقومات في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): يوضح مقومات دول البريكس

دول البريكس	برازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
المساحة	خامس أكبر الدول مساحة في العالم، تشكل نصف مساحة أمريكا اللاتينية 8.511.965كلم² فهي اكبر دول القارة اقتصاديا عسكريا وديموغرافيا	تعد أكبر دولة من حيث المساحة، إذ تغطي ثمن 8/1 مساحة الأرض أكثر من 18.1 مليون كم²	تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة عالميا والثانية أسيويا، تقع وسط قارة أسيا كدولة قارية و بحرية ذات حدود برية طويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول تبلغ مساحتها 3.287.590كلم² مما أدى بتسميتها بشبه القارة الهندية	تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا اي 1.05% من مساحة العالم، تقدر مساحتها 9.596.960كلم²	تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث لمساحة في العالم، وفقا لتقديرات2010 تبلغ مساحتها 1.219.090كم² تعد الإطلالة على الخطوط البحرية للمحيطين الهندي والأطلسي احد أهم مميزات موقعها الاستراتيجي
القوة البشرية	يبلغ عدد سكانها 215.3 مليون نسمة سنة 2022 ، وهي خامس دول العالم في التعداد	بلغ عدد سكانها 144.2 مليون سنة 2022تتسم بالحرية الشخصية للفرد	بلغ عدد سكانها 1.417 مليارسنة2022 وهي أكبر دول كثافة سكانية تتسم	بلغ عدد سكانها 1.412 مليار نسمة سنة2022 تتسم بالتعدد اللغوي والديني	يبلغ عدد سكانها 59.89مليون نسمة سنة 2022 تتميز التركيبة السكانية بالتعدد

	السكاني بعد (الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية اندونيسيا) تتسم التجانس الديني العرقي	ذات ثقافة عريقة وتعليم واقتصاد متطور	الطبيعة الديموغرافية بتعدد الأعراق و الاختلافات الاثنية		العرقي نتيجة الظروف التاريخية والجغرافية.
الموارد الاقتصادية	سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم بلغ ناتجها المحلي 2.474.64 مليون دولار، اقتصاد حر واحد اكبر الاقتصاديات سريعة النمو في العالم، تتمتع بموارد عالية، كالإنتاج الطاقوي للوقود الحيوي وغاز الايثانول، كما تملك احتياطي هائل للنحاس والرصاص	بلغ الناتج المحلي الاجمالي2.24 تريليون دولار2022أهم الموارد: النفط، الغاز، الفحم الحديد،منجنيز النحاس الرصاص وتعتبر الاقتصاد الكبير الوحيد في العالم الذي يتزايد فيه مخزون الموارد الطبيعية المتجددة	امتلاكها ثروة مائية كبيرة، شساعة المساحة ساهمت في تعدد الزراعات وتحقيق أمنها الغذائي، تعتبر الرابعة عالميا في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج كالفوسفات، البترول، الكروم، النحاس والذهب	تعتبر المستقبل الاول للاستثمار الأجنبي المباشر كما تظهر مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي للمجموعة انطلاق من ارتفاع وارداتها من 649 مليار دولار عام 2005م إلى 2.7 تريليون دولار سنة2021، أما الناتج المحلي فبلغ17.96تريليون دولار سنة 2022	انطلاقا من مؤشر تماثل القدرة الشرائية تعتبر هذه الدولة الأكثر تطورا وأغنى الدول الافريقية وتحتل(المرتبة25 في العالم،منتج مهم للفحم الحجري، النحاس واليورانيوم، تحتل المركز الأول لإنتاج الذهب والبلاتين
البناء الاقتصادي	تصدير المواد الأولية–الفلاحية و المنجمية	تمتلك 30% من موارد العالم تكنولوجيا عالية صناعةالطائرات الأقمارالصناعية تكنولوجيا الأسلحةتصدير المواد الأولية (الغاز الطبيعي –البترول)	قطاع زراعي واسع صناعة صاعدة في القطاع الرقمي	صناعات متقدمة (تكنولوجيا عالية)، قطاع زراعي هائل	تصدير المواد الأولية، الفلاحية والمنجمية بعض الصناعات الثقيلة بالمقاييس العالمية
دوافع الاندماج	حددت السياسة الخارجية لهذه الدولة	هذه العوامل مجتمعة جعلت	الدور الريادي الذي لعبته الهند	قوة عسكرية من ناحية تعداد جيشها.	انضمت هذه الدولة

في المجموعة	هدفها بتقوية التكامل الإقليمي لتحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي ساعية لتوحيد قارة أمريكا الجنوبية عبر تطوير البنى التحتية والتأسيس لقاعدة قوة إقليمية.	منها قوة ناشئة في مجال الطاقة، فالاحتفاظ بمصادر القوة اللوجستية خاصة النووية، السياسة الخارجية النشطة لحماية لمصالحها الاقتصادية وجذب الاستثمارات لروسيا فضلا عن الهدف الاستراتيجي السياسي وهو الاصرار على استرجاع مكانتها الدولية ذات التأثير في السياسة العالمية	بعد نهاية الحر الباردة كدولة ديمقراطية انطلاقا من مكانتها الاقتصادية، السياسية والعسكرية جعل منها قوة إقليمية رئيسية وفاعلة في إقليم جنوب آسيا واسيا الباسيفيك خاصة مع تعدد أبعاد قوتها العسكرية سواء التقليدية، الحديثة أو التطور التكنولوجي، دوليا عملت على الانضمام للعديد من المنظمات والتحالفات وعضويتها في 11 عملية حفظ للسلم في إطار الهيئة الأممية	من الدول ذات النمو التجاري المتسارع. التحكم في تكنولوجيا المعلومات القوة البشرية المؤهلة الفاعل اقتصادي المحوري لدول المجموعة	للبريكس سنة2010 بعد الدعم الصيني لعضويتها على الرغم من عدم انتمائها للصف الثاني من القوى الناشئة الاقتصادية مبررة ذلك برغبتها في صياغة روابط سياسية قوية مع دول القارة الإفريقية خاصة وان حجم التجارة بينهما تخطى110مليار دولار سنة 2011 مساندة البرازيل التي تهتم بانجولا والهند نظرا لقوة علاقتها بدول القرن الافريقي

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: الاطار النظري لنموذج الجاذبية

يمكن تقييم أداء التجارة باستخدام عدد من الأساليب القياسية ،من بينها نموذج الجاذبية (**model de gravité**) والذي سيتم اعتماده في بحثنا، لدراسة وتحليل التدفقات التجارة بين الدول ومعرفة ما مدى تأثير التجارة على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية

أولا: لمحة تاريخية عن نموذج الجاذبية

يعد نموذج الجاذبية من أهم النماذج الشائعة في القياس والتحليل الاحصائي للتدفقات التجارية بين بيئتين أو أكثر ، وظهرت فكرة النموذج من قانون نيوتن **Newton 1687** قانون الجاذبية في الفيزياء، ولكن استعمال نموذج الجاذبية لا يقتصر على الفيزياء فقط ، بل لاقى ترحيبا كبيرا في العلوم الاقتصادية ، وقد استخدمه رالي (**Reily's1931**) في نموذجه المسمى (**Reailling Model**) وجاء لتفسير قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبرى ، ثم كان أول تطبيق لفكرة الجاذبية من طرق كاري (Carey 1985) لتوضح مجموعة التفاعلات للنشاطات الانسانية ، وتلاها عدة تطبيقات مثل (**Tinbergem 1962**)– أحد الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي– حيث ظهرت في نموذجه معادلة الجاذبية لأول مرة ، ومن تم فهيونين (**Poyhonen1963**)الذي قام بأول دراسة قياسية لتدفقات التجارة على أساس معادلة الجاذبية ،إلى أن وصل هذا النموذج الى صورته النهائية من طرف الاقتصادي **أندرسن 1979**، حيث أنه أول من طور نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية ويفسر التدفقات التجارية بين الدول. (عبد الله و بلحاج، 2017).

ثانيا: تعريف نموذج الجاذبية

– يعتبر نموذج الجاذبية (**Modèle de gravité**) دالة اقتصادية قياسية تربط أو تفسر التدفق السلعي بين قطرين بالتناسب طرديا بين كتلتهما على دخليهما الوطني(GNP،GDP) وعكسيا مع تكاليف النقل التي تفرضها المسافة بين الدولتين ، ولقد لاقى هذا النموذج نجاحا صريحا ، من وجهة نظر الاقتصادي القياسي. (بلقسام و محمادي، 2021/2022)

– هو نموذج قياسي متعدد يستخدم في تحليل حالات وبيانات المبادلات التجارية الدولية بين التكتلات والدول، حيث يجعل (في شكله الأساسي) التوقعات بشأن تدفقات التجارية مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتعامل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول اضافة الى بعض العوامل الأخرى ، كعدد السكان ، اللغة المشتركة ، الديانة، العوامل الثقافية والتاريخية المشتركة بين الدول وانضمام الدولتين الى نفس التكتلات الاقتصادية ، ويستخدم نموذج الجاذبية لقياس أثر الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والانضمام إلى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، على اتجاهات التجارة الخارجية لتلك الدول بحيث يحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر أيضا المسافة والحجم بين كتلتين. (خديم، 2013/2014)

المطلب الثاني :نموذج الجاذبية (المبسط) والمبررات النظرية

لفهم محددات التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة و الأحجام الاقتصادية للدولتين، و يعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارية (صادرات و واردات) من الدولة i إلى الدولة Fij ،على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين Mi و Mj مقسوما على المسافة بينهما و تنميط التعبير بثابت G. و يمكن كتابة هذه التعريف في شكل معادلة فنية على النحو التالي:

$$fij = \frac{G * Mi * Mj}{Dij} \qquad (01)$$

حيث:

Fij: تدفق التجارة صادرات أو واردات من الدولة i إلى أو من الدولة j

G: ثابت

Mi, Mj: يعبران عن حجم الاقتصاد للدولتين كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i وj

Dij: المسافة بين دولتين بالكلومترات أو بالأميال وهي مؤشر لتكلفة التجارة. (خديم، 2013/2014)

ويمكن التعبير عن نموذج الجاذبية المستخدم في التجارة، بكمية التجارة أو الصادرات أو الواردات بين دولتين (Xij)عبارة عن دالة في الناتج المحلى الإجمالي (GDP) لكل من الدولتين وعدد السكان في كل منهما وكذلك المسافة الجغرافية بينهما (بين عاصمتي الدولتين،أو المراكز التجارية) بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية كالاتي:

$$X\ ij = \beta 0\ Yi\ \beta 1\ Yj\ \beta 2\ Ni\ \beta 3\ Nj\ \beta 4\ Dij\ \beta 5\ Aij\ \beta 6\ u\ ij \qquad (2)$$

حيث: Xij تشير الى كمية التجارة أو الصادرات أو الواردات أو التجارة بين كل دولتين

Yi، Yj تشير الى الناتج المحلى الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب

Ni، Nj تشير إلى عدد السكان لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب

Dij تشير الى المسافة بين عاصمتي الدولتين (او المراكز التجارية)، بينما تمثل Aij أى عوامل أخرى مساعدة أو معيقه للتجارة بين البلدين، uij حد الخطأ.

وهناك صياغة بديلة للمعادلة (2) تستخدم متوسط دخل الفرد بدلاً من عدد السكان:

$$X\ ij = \gamma 0\ Yi\ \gamma 1\ Yj\ \gamma 2\ YHi\ \gamma 3\ YHJ\ \gamma 4\ Dij\ \beta 5\ Aij\ \beta 6\ u\ ij \qquad (3)$$

حيث: YHi، YHj تشير الى الدخل الفردي فى كل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب. وتعتبر المعادلة (2) والمعادلة (3) متساويتان اذا كانت المعاملات كالاتى:

$$\beta 3 = -\gamma 3\ ;\ \beta 4 = -\gamma 4\ ;\ \beta 1 = \gamma 1 + \gamma 3\ ;\ \beta 2 = \gamma 2 + \gamma 4$$ (محمد سعيد و رشا محمد، 2016)

وبالرجوع الى المعادلة الأولى يمكن ان تتحول هده المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادية من خلال توظيف اللوغاريتم ln حيث تمثل المعادلة في شكلها الخطي كالتالي:

$$Ln\ (Fijt) = \alpha 0 + \alpha 1 ln\ (Mit) + \alpha 2 ln\ (Mjt) - \alpha 3 ln(Dij)$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من الصادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاثة متغيرات تابعة و المتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة و لوغاريتم المسافة بينهما ، ويمكن استخدام معلمات النموذج a0,a1,a2 كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصادات الدول أو المسافة، بينما تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل α إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1 %وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة، لذلك عمل الكثيرون على ادخال العديد من المتغيرات الإضافية، التي تأخذ بعين اعتبار عدم تجانس هذه الدول، و تعكس هذه المتغيرات مستوى متوسط الدخل وعدد السكان و مستوى الأسعار و الحدود المشتركة ، و العلاقات اللغوية ، و التاريخ الاستعماري المشترك ، و أسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل ، كذلك فقط تم اعتما د متغيرات وهمية لتقييم آثار الاتفاقات الاقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات ونظرا لبساطة هذا النموذج فقد تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الأولية وتركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتماد على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديث وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على التدفقات التجارية ، وأخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية، ويجدر الذكر في هذا الخصوص بأن نموذج الجاذبية للتجارة تعرض في السابق رغم استخدامه الواسع من طرف الاقتصاديين القياسيين لانتقادات عديدة و ذلك بالنظر لافتقاره إلى أسس النظرية. (عبد الله و بلحاج، 2017)

المطلب الثالث: النموذج الموسع لنظرية الجاذبية

إضافة إلى عاملي حجم الاقتصاد و المسافة؛ فقد سعت معظم الدراسات إلى توسيع محددات التدفقات التجارية على سبيل المثال، تبين أن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر ايجابي على الصادرات، لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل اللغة، الحدود البرية والبحرية المشتركة ،الماضي الاستعماري والتاريخ المشترك، تؤثر اجمالا بشكل ايجابي على التدفقات التجارية، كذلك الحال ،فان نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة والقيام بالأعمال والفساد تؤثر ايجابيا على التدفقات التجارية إذا ماعكست مؤسسات راقية وسلبا إذا عكست بيئة مؤسسية رديئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية. باضافة المتغيرات الجديدة للصيغة البسيطة لنموذج الجاذبية فإن هذا الأخير في صورته الموسعة يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$Fijt = \alpha o + \alpha 1\ GDPijt\ \alpha 2\ Distance\ ij\ \alpha 3\ Colonizer\ ijt\ \alpha 4 Languageij \alpha 5 Border\ ij \alpha 6\ Accord\ \alpha 7\ Régulations\ \alpha 8 ComplementarityijUijt$$

و بعد إدخال اللوغاريتم تصبح العلاقة كالتالي:

$Ln(Fijt)= \alpha o + \alpha 1$ Ln GDP ijt + $\alpha 2$ Ln Distance ij +$\alpha 3$ Colonizer ijt + $\alpha 4$Languageij +$\alpha 5$ Border ij+ $\alpha 6$ Accord + $\alpha 7$Régulations + $\alpha 8$Complementarity ijt+Uijt

Ln(Fijt): لوغاريتم تدفقات التجارة بين البلدين i و j في السنة t

LnGDPijt: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولةi ضرب الناتج المحلي الاجمالي للدولة j في السنة t

Ln Distance ij: لوغاريتم المسافة بين الدولتين i وj

Colonizer ij : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i وj في التاريخ الاستعماري و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك

Languageij: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك لغة مشتركة بنين دولتين i وj و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك أي في حالة عدم وجود لغة مشتركة بيت هاتين الدولتين

Border ij : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj و يأخذ القيمة 0 في حالة عدم تقاسم الدولتين لنفس الحدود

Accord: تمثل الاتفاقيات التجارية بين الدولتين i وj هذه المتغيرة تأخذ القيمة1 إذا كان البلدين تربطهما اتفاقيات تجارية، و تأخذ القيمة 0 في حالة عدم وجود اتفاقية تجارية بين الدولتين

Régulations : نسبة الشركات التي تحدد الجمارك و الأنظمة التجارية كأهم معوقات التجارة الخارجية

Complementarity ij : مؤشر توافق التجارة

Uijt: الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي العوامل للمتغيرات التي تدخل في تفسير Tijt إلى الدولة j خلال السنة، غير أن هذه المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس و قد تكون غير معروفة كما يمكن لهذه المتغيرات أن تأثر بصفة عشوائية على هذه الصادرات (اسماعيل و جمال قاسم، 2018)

المطلب الرابع : تطبيقات نماذج الجاذبية

يعد نموذج الجاذبية أحد الأدوات الشائعة في الدراسات التجريبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نوضح أربع استخدامات لتطبيق النموذج كالأتي:

1- التكلفة عند الحدود border of Cost : في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين i وj فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنم وبمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في i وj وهو ما يعرف بأثر الحدود.

2- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns

يمكن تفسير أنماط التجارة باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات

. Intra-Industrial Trade

3-خلق التجارة مقابل تحويل التجارة diversion trade versus creation Trade : حيث تم استخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتينi وj قد وقعتا اتفاقية إقليمية ومتغيرين :

الأول : هو "Both in "ويعني أن الدولتين في الاتفاقية.

الثاني : " in out "ويعني أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير " both in "موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقدرة للمتغير "in out "سالبة فإن هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذاالاختبار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.

4- تقدير التجارة المحتملة potentials Trade of Calculation : يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختبارها وتستخدم المعادلة السابقة الذكر في عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أي زوج من الدول بالاعتماد على (المسافة) الناتج القومي الإجمالي، السكان...) ومقارنتها بعد ذلك بالمشاهدة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة. (علاوي، 2012)

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للتجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية

بعد التطرق إلى الاطار النظري لدول البريكس ونموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول البريكس والمنطقة العربية في المبحث الأول، من خلال التطرق إلى نشأة البريكس والثقل جيوستراتيجي، كذا مقومات المجموعة، ثم تناولنا لمحة تاريخية عن نموذج الجاذبية يليها المبررات النظرية ، وبعدها تناولنا النموذج الموسع للجاذبية ومجالات تطبيقه في شكل نظري ، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة هذا النموذج عن طريق دراسة قياسية للتدفقات التجارية بين مجموعة البريكس وعشر دول عربية.

المطلب الأول: وصف النموذج المستخدم وتقديم البيانات

يرجع الأساس النظري لفكرة نموذج الجاذبية (modèle de gravité) الى علم الفيزياء وخصوصا الفرع المعرفي المتخصص بدراسة الجاذبية، وفي ذلك الاتجاه يستند النموذج أعلاه إلى قانون الجذب العام لنيوتن الذي ينص على قوة الجذب ترتبط بكتلة الجسم المراد دراسة قوته الجاذبية وعكسيا مع البعد بينه وبين الأجسام الأخرى.

وسنتطرق في دراستنا إلى تحليل متغيرات التبادل التجاري الدولي وفق اختيار دول البريكس وعشرة دول عربية

*** وصف النموذج:**

تتعلق بيانات التجارة البينية بين الدول البريكس(البرازيل، روسيا، الهند، الصين ، وجنوب افريقيا) وتأثيرها على النمو الاقتصادي للدول العربية وفق دولة المنشأ ودولة المقصد لسنة 2022، حيث ستشمل 10 دول عربية ألا وهي : الجزائر، تونس، المغرب ، مصر، السعودية ، الامارات العربية، الكويت ، قطرن عمان و البحرين ، تم الاعتماد على عدة مصادر منها :تقارير صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ' احصائيات مرصد التعقيد الاقتصادي(OEC World) ، تقارير مؤشرات التنمية العالمية والمنشورين على موقع البنك الدولي ،

وهذا بخصوص حجم الناتج المحلي لكل دولة ، حجم التجارة البينية(الصادرات + الواردات) ، المسافة بين عواصم الدول ، تدفقات الاستثمار الأجنبي و الإحداثيات الجغرافية (latitude et longitude)

* **تقدير معادلة الجاذبية** : من خلال ما تم ذكره ، سنحاول أن نضع المعادلة الرياضية المراد تقديرها في اطار دراستنا وفق قائمة المتغيرات التي نفترضها وهي كالاتي:

TRDijt=(GDPijt,Dstanceijt)

و المعادلة التي يفترض تقديرها هي المعادلة اللوغارتمية المزدوجة اللآتية:

$$Log(TRDijt)= \alpha o + \alpha 1 Log\ GDPit + \alpha 2 Log\ GDPjt + \alpha 3\ Log\ Distance\ ij + Uijt$$

بحيث أن:

(TRDijt):تدفقات التجارة بين البلدين i و j في السنة t، حيث تمثل الصادرات +الواردات

GDPit: الناتج المحلي الإجمالي للدولةi في السنة t

GDPjt :الناتج المحلي الاجمالي للدولة j في السنة t.

Dstanceijt: المسافة بين الدولتين i و j ، وسيتم حساب متغير المسافة لاحقا بالاعتماد على الاحداثيات الجغرافية للدول.

Uijt: الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي العوامل للمتغيرات التي تدخل في تفسير TRDijt إلى الدولة j خلال السنة، غير أن هذه المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس و قد تكون غير معروفة كما يمكن لهذه المتغيرات أن تأثر بصفة عشوائية على هذه الصادرات.

$\alpha 1 \ldots\ldots \alpha 3$ تمثل **معلمات** النموذج (coefficients)

αo: ترمز إلى **المتغيرات الثابتة** (constants) وهي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والثقافية والمؤسسية للدولتين، تتغير لكنها لا تملك تأثير على المتغير التابع في النموذج.

كما ذكرنا سابقا سيتم حساب متغير المسافة بين دولتين بالاعتماد على الاحداثيات الجغرافية (latitude et longitude) وفقا للمعدلة التالية:

$$D = 2R\sin\left(\sqrt{\sin^2\left(\frac{lat_2 - lat_1}{2}\right) + \cos(lat_1)\cos(lat_2)\sin^2\left(\frac{long_2 - long_1}{2}\right)}\right)$$

حيث أن :D: متغير المسافة

Lat1,long1 :الاحداثيات الجغرافية للدولة 1

Lat2,long2 : الاحداثيات الجغرافية للدول2

وسنتعرض إلى حالة دراسية وفق ما توفر لنا من توصيف للنموذج ، وتجدر الاشارة إلى تناول متغير المسافة بين الدولتين i وj ، في اطار المتغيرات المضافة وعيه سنتطرق في المطلب الثاني الى التجارة البينية بين دول البريكس وبين الدول العربية، في محاولة منا الى تحليل البيانات التي تم التوصل اليها.

المطلب الثاني: التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية

الجدول التالي يوضح التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية بالإضافة الى الناتج المحلي الإجمالي والمسافة لكلا الدولتين كذا الاحداثيات الجغرافية للدول وتدفقات الاستثمار الأجنبي ورصيد الاستثمار لهذه الدول.

جدول2-2: يمثل التجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية لسنة2022

lnx1	lnx2	Ctry 1	Ctry 2	Trade	GDP1	GDP2	Distance	Lat 1	Lat 2	Long 1	Long 2	تدفقات FDI 1	رصيد FDI1	تدفقات FDI 2	رصيد FDI2
1	1	الجزائر	B	3	195.0000	1920.00	7909.00	28.02688	-14.2429	1.65284	-53.1892	0.08	34	86	815.6
1	2	الجزائر	R	1.497	195.0000	2240.00	3338.00	28.02688	61.5231	1.65284	105.1	0.08	34	18.6-	379.1
1	3	الجزائر	I	2.467	195.0000	3417.00	7750.00	28.02688	21.1256	1.65284	82.7949	0.08	34	49.94	
1	4	الجزائر	C	7.28	195.0000	17960.00	9111.17	28.02688	34.6681	1.65284	104.1658	0.08	34	189.13	
1	5	الجزائر	S	0.046	195.0000	405.00	7766.64	28.02688	-28.4832	1.65284	24.6769	0.08	34	9.19	173.5
2	1	تونس	B	0.464	46.3000	1920.00	8206.00	33.89217	-14.2429	9.561555	-53.1892	0.64	39.4	86	815.6
2	2	تونس	R	0.852	46.3000	2240.00	4746.90	33.89217	61.5231	9.561555	105.1	0.64	39.4	18.6-	379.1
2	3	تونس	I	0.801	46.3000	3417.00	6340.00	33.89217	21.1256	9.561555	82.7949	0.64	39.4	49.94	
2	4	تونس	C	2.41	46.3000	17960.00	8895.00	33.89217	34.6681	9.561555	10.1658	0.64	39.4	189.13	
2	5	تونس	S	0.076	46.3000	405.00	7326.18	33.89217	-28.4832	9.561555	24.6769	0.64	39.4	9.19	173.5
3	1	المغرب	B	3.06	130.9000	1920.00	6845.00	31.79231	-14.2429	-7.08017	-53.1892	2.18	63.2	86	815.6
3	2	المغرب	R	2.019	130.9000	2240.00	5376.30	31.79231	61.5231	-7.08017	105.1	2.18	63.2	18.6-	379.1
3	3	المغرب	I	4.2	130.9000	3417.00	7884.00	31.79231	21.1256	-7.08017	82.7949	2.18	63.2	49.94	
3	4	المغرب	C	7.116	130.9000	17960.00	10141.00	31.79231	34.6681	-7.08017	104.1658	2.18	63.2	189.13	
3	5	المغرب	S	0.524	130.9000	405.00	7823.72	31.79231	-28.4832	-7.08017	24.6769	2.18	63.2	9.19	173.5
2	4	تونس	C	2.41	46.3000	17960.00	8895.00	33.89217	34.6681	9.561555	10.1658	0.64	39.4	189.13	
2	5	تونس	S	0.076	46.3000	405.00	7326.18	33.89217	-28.4832	9.561555	24.6769	0.64	39.4	9.19	173.5
3	1	المغرب	B	3.06	130.9000	1920.00	6845.00	31.79231	-14.2429	-7.08017	-53.1892	2.18	63.2	86	815.6
3	2	المغرب	R	2.019	130.9000	2240.00	5376.30	31.79231	61.5231	-7.08017	105.1	2.18	63.2	18.6-	379.1
3	3	المغرب	I	4.2	130.9000	3417.00	7884.00	31.79231	21.1256	-7.08017	82.7949	2.18	63.2	49.94	
3	4	المغرب	C	7.116	130.9000	17960.00	10141.00	31.79231	34.6681	-7.08017	104.1658	2.18	63.2	189.13	

3	5	المغرب	S	0.524	130.9000	405.00	7823.72	31.79231	-28.4832	-7.08017	24.6769	2.18	63.2	9.19	173.5
4	1	مصر	B	4.2	476.7000	1920.00	9711.00	26.69639	-14.2429	30.24649	-53.1892	11.4	148.8	86	815.6
4	2	مصر	R	3.445	476.7000	2240.00	3262.00	26.69639	61.5231	30.24649	105.1	11.4	148.8	18.6-	379.1
4	3	مصر	I	6.75	476.7000	3417.00	4541.00	26.69639	21.1256	30.24649	82.7949	11.4	148.8	49.94	
4	4	مصر	C	17.7	476.7000	17960.00	7780.00	26.69639	34.6681	30.24649	104.1658	11.4	148.8	189.13	
4	5	مصر	S	0.26	476.7000	405.00	6331.00	26.69639	-28.4832	30.24649	24.6769	11.4	148.8	9.19	173.5
5	1	السعودية	B	8.09	1109.0000	1920.00	11998.00	23.88629	-14.2429	45.08114	-53.1892	7.8	268.9	86	815.6
5	2	السعودية	R	2.509	1109.0000	2240.00	4765.50	23.88629	61.5231	45.08114	105.1	7.8	268.9	18.6-	379.1
5	3	السعودية	I	84.5	1109.0000	3417.00	3235.00	23.88629	21.1256	45.08114	82.7949	7.8	268.9	49.94	
5	4	السعودية	C	63.3	1109.0000	17960.00	6782.00	23.88629	34.6681	45.08114	104.1658	7.8	268.9	189.13	
5	5	السعودية	S	4.904	1109.0000	405.00	5812.00	23.88629	-28.4832	45.08114	24.6769	7.8	268.9	9.19	173.5
6	1	الامارات العربية	B	14.8	507.1000	1920.00	11860.00	24.35875	-14.2429	53.98249	-53.1892	22.74	194.3	86	815.6
6	2	الامارات العربية	R	9	507.1000	2240.00	5032.10	24.35875	61.5231	53.98249	105.1	22.74	194.3	18.6-	379.1
6	3	الامارات العربية	I	84.5	507.1000	3417.00	2399.00	24.35875	21.1256	53.98249	82.7949	22.74	194.3	49.94	
6	4	الامارات العربية	C	46.1	507.1000	17960.00	6067.00	24.35875	34.6681	53.98249	104.1658	22.74	194.3	189.13	
6	5	الامارات العربية	S	6.5	507.1000	405.00	7073.76	24.35875	-28.4832	53.98249	24.6769	22.74	194.3	9.19	173.5
7	1	قطر	B	1.55	236.3000	1920.00	11635.00	25.31883	-14.2429	51.19693	-53.1892	0.08	27.6	86	815.6
7	2	قطر	R	0.1935	236.3000	2240.00	4715.80	25.31883	61.5231	51.19693	105.1	0.08	27.6	18.6-	379.1
7	3	قطر	I	19.5	236.3000	3417.00	2597.00	25.31883	21.1256	51.19693	82.7949	0.08	27.6	49.94	
7	4	قطر	C	12.7	236.3000	17960.00	6177.00	25.31883	34.6681	51.19693	104.1658	0.08	27.6	189.13	
7	5	قطر	S	0.563	236.3000	405.00	6280.00	25.31883	-28.4832	51.19693	24.6769	0.08	27.6	9.19	173.5
8	1	الكويت	B	0.666	175.4000	1920.00	11360.00	29.31028	-14.2429	47.49352	-53.1892	0.758	15.09	86	815.6
8	2	الكويت	R	0.358	175.4000	2240.00	3993.10	29.31028	61.5231	47.49352	105.1	0.758	15.09	18.6-	379.1
8	3	الكويت	I	17.49	175.4000	3417.00	2884.00	29.31028	21.1256	47.49352	82.7949	0.758	15.09	49.94	
8	5	الكويت	S	0.913	175.4000	405.00	6538.00	29.31028	-28.4832	47.49352	24.6769	0.758	15.09	9.19	
9	1	عملن	B	1.788	114.7000	1920.00	12037.00	21.51686	-14.2429	55.85929	-53.1892	3.7	49.5	86	815.6
9	2	عمان	R	0.452	114.7000	2240.00	5466.50	21.51686	61.5231	55.85929	105.1	3.7	49.5	18.6-	379.1
9	3	عمان	I	12.37	114.7000	3417.00	2276.85	21.51686	21.1256	55.85929	82.7949	3.7	49.5	49.94	
9	4	عمان	C	21.6	114.7000	17960.00	6006.00	21.51686	34.6681	55.85929	104.1658	3.7	49.5	189.13	
9	5	عمان	S	1.54	114.7000	405.00	6756.00	21.51686	-28.4832	55.85929	24.6769	3.7	49.5	9.19	173.5

10	1	البحرين	B	1.61	44.3800	1920.00	11588.00	26.03972	-14.2429	50.55931	-53.1892	1.95	35.4	86	815.6
10	2	البحرين	R	0.019	44.3800	2240.00	4478.10	26.03972	61.5231	50.55931	105.1	1.95	35.4	18.6-	379.1
10	3	البحرين	I	1.948	44.3800	3417.00	2641.00	26.03972	21.1256	50.55931	82.7949	1.95	35.4	49.94	
10	4	البحرين	C	1.25	44.3800	17960.00	6187.00	26.03972	34.6681	50.55931	104.1658	1.95	35.4	189.13	
10	5	البحرين	S	0.936	44.3800	405.00	6332.00	26.03972	-28.4832	50.55931	24.6769	1.95	35.4	9.19	173.5

المصدر: من اعداد الطالبة على:https://oec.world/en/profile/bilateral/country

https:// data.albankaldawli.org

https://www.distances.com

حيث تمثل:

Trad: حجم التجارة (الصادرات+ الواردات)

GDP1: الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من الدول العربية

GDP2: الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول البريكس

Distance: المسافة بين عواصم الدول

Lat1,long1: الاحداثيات الجغرافية لكل دولة من الدول العربية

Lat2,long2 : الاحداثيات الجغرافية لكل دولة من دول البريكس

FDI1,FDI2: تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية ودول البريكس على التوالي

يتضح من الجدول 2-2 أن أكبر تبادل تجاري بين الجزائر ودول البريكس كان من نصيب الصين، حيث بلغ 7.28 مليار دولار رغم أن المسافة بين الجزائر والصين تبلغ 9111.17 كلم² ، وهي أكبر مسافة بين دول البريكس والجزائر، في حين كان حجم التجارة بين الجزائر وجنوب افريقيا0.046 مليار دولار أي ما يعادل 46مليون دولار وهو الحجم الأدنى ، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الروس والجزائر 1.497 مليار دولار رغم قصر المسافة بين الدولتين ، حيث بلغت المسافة بينها 3338 كلم² وهي أقصر مسافة مقارنة مع باقي المجموعة، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر 195 مليار دولار، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر 0.08 مليار دولار ويعتبر ضعيفا نظرا لسياسة الجزائر المتبعة حول قوانين الاستثمار الأجنبي ، وكون الجزائر دولة نفطية تعتمد على صادراتها من المحروقات بنسبة 95%، كذا هو الأمر بالنسبة لتونس والمغرب فنلاحظ من خلال الجدول(2-2) أكبر شريك تجاري لهتين الدولتين هو الصين بقيمة 2.41 مليار دولار و7.116 مليار دولار على التوالي ، بالرغم من بعد المسافة بين الدولتين والصين ، حيث تبلغ المسافة بين

الصين وتونس حوالي8895 كلم² ، وبين الصين والمغرب حوالي 10141 كلم² وهي أطول مسافة مقارنة مع باقي دول البريكس ، ومن هنا نستنتج أن الصين هي أكبر شريك تجاري لدول المغرب العربي، في حين سجلت جنوب افريقيا أدنى قيمة للتبادل التجاري في كلا الدولتين ، فقد بلغ حجم التجارة بينها وبين تونس 76 مليون دولار ،أما مع المغرب فقد سجلت 524 مليون دولار، وبالرجوع إلى الناتج المحلي الاجمالي لتونس سنة 2022 فقد بلغ 46.3مليار دولار وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي 0.64 مليار دولار خلال نفس السنة، أما بالنسبة للمغرب فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها 130.9 مليار دولار وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي 2.18 مليار دولار سنة 2022، أما بالنسبة لمصر فقد بلغت حجم مبادلاتها التجارية مع الصين 17.7 مليار دولار وهي أكبر قيمة بالنسبة لباقي دول البريكس، في حين سجلت مع جنوب افريقيا أدنى قيمة للتبادل تجاري بلغت 260 مليون دولار، كما بلغ حجم تعاملها مع روسيا 3.445 مليار دولار بالرغم من قصر المسافة بين البلدين مقارنة مع باقي الدول 3262 كلم²، وقد بلغ ناتجها المحلي الاجمالي حوالي 476.7 مليار دولار أما تدفقات الاستثمار الأجنبي فقد بلغت 11.4 مليار دولار، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر شريك تجاري للسعودية هو الهند حيث بلغت حجم التجارة بين الدولتين 84.5 مليار دولار ،تليها الصين ب 63.3 مليار دولار وسجلت روسيا أدنى حجم للتجارة مع السعودية بما يقارب حوالي 2.509 مليار دولار، كذلك هو الحال بالنسبة للإمارات العربية فحجم مبادلاتها مع الهند 84.5 مليار دولار وتليها الصين ب46.1 مليار دولار ، كما كان أدنى تبادل تجاري بين الامارات العربية وجنوب افريقيا بقيمة 6.5 مليار دولار ، بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للسعودية والامارات العربية فقد بلغ 1109 مليار دولار و 507.1 مليار دولار على التوالي ، وقد بلغت تدفقات الاستثمار في السعودية 7.8 مليار دولار لسنة 2022 ، في حين بلغت عائدات الاستثمار الأجنبي في الامارات 22.74مليار دولار وهي أكبر قيمة سجلت في الدول العربية ، وبهذا تعتبر الامارات أكبر دولة مشجعة للإستثمار الأجنبي مقارنة مع باقي الدول العربية محل الدراسة، كما يتضح من الجدول(2-2) أن هناك تنافس بين الصين والهند في دول الخليج العربي، حيث تعتبر الهند أكبر شريك تجاري لقطر بنسبة 19.5 مليار دولار تليها الصين بما يقدر ب12.7 مليار دولار ، و بلغ حجم التجارة بين الكويت الصين 18.3 مليار دولار وتليها الهند ب17.49 مليار دولار وبذلك تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للكويت ، في حين بلغت المبادلات التجارية بين عمان والهند 21.6 مليار دولار وبينها وبين الصين 12.37 مليار دولار أي أن الهند أكبر شريك تجاري لعمان ، كما بلغت التجارة البينية بين البحرين والهند 1.948 مليار دولار وبينها وبين الصين 1.25 مليار دولار، وسجلت روسيا أدنى قيمة لتجارة البينية بينها وبين باقي دول الخليج العربي ، فقد بلغت مع قطر 193.5 مليون دولار ومع الكويت 350 مليون دولار ومع عمان 452 مليون دولار ومع البحرين 19 مليون دولار ،وعلى سبيل المثال لو أخذنا المسافة بين الصين وعمان فهي تبلغ 6006.00 كلم²، أما روسيا وعمان فتبلغ المسافة 5466.50 كلم²، ورغم ذلك تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لعمان في حين تعتبر روسيا أصغر شريك لعمان

وسنحاول في مايلي ترجمة الجدول أعلاه في أشكال بيانية تبين حجم التجارة بين دول البريكس والدول العربية ، كذا الناتج المحلي الاجمالي الخاص بالدول المصدرة (البريكس) ، والدول المستوردة (الدول العربية)

الشكل البياني رقم (2-2): التجارة البينية بين دول البريكس و الدول العربية

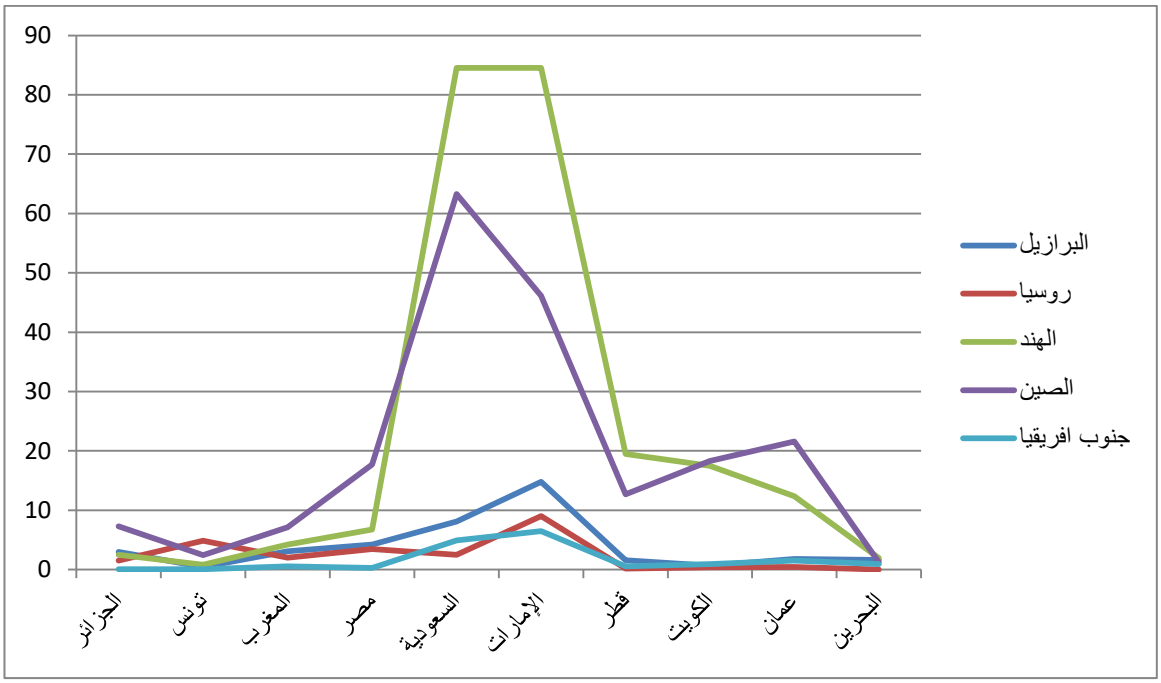

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد https://oec.world/en/profile/bilateral/country

يتضح من الشكل 2-2 ان الهند تظهر كأقوى شريك تجاري للتجارة البينية مع دول الخليج العربي ، أما الصين فهي أقوى شريك تجاري في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس والمغرب) ومصر، كما تمثل جنوب افريقيا الحلقة الأضعف في مجموعة البريكس إذ تعبر عن أدنى مقدار للتجارة البينية ، حيث يبلغ أكبر حجم للتجارة بينها وبين الدول العربية حوالي 6.5 مليار دول وكانت من نصيب الامارات العربية، ومن تم نستنتج أن الصين هو أكبر منافس للهند في الدول العربية إذ يعتبران أهم مصدران لهذه الدول.

الشكل البياني(2-3) : الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس والدول العربية

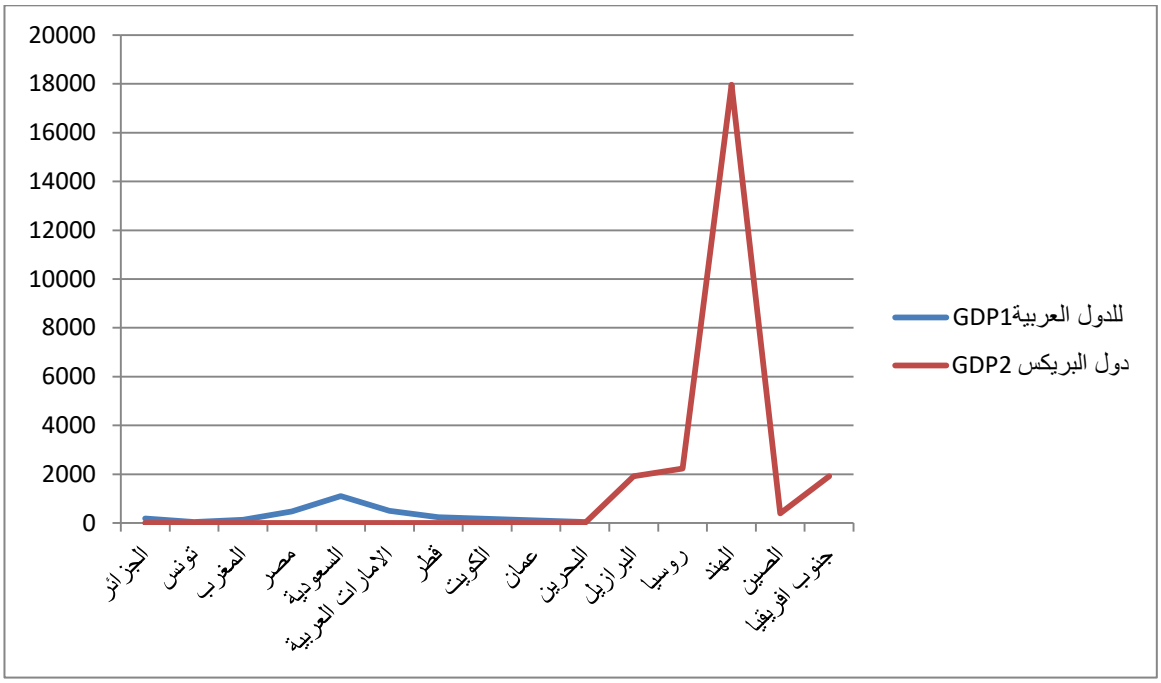

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https:// data.albankaldawli.org

من الشكل البياني (2-3) يتضح أن اجمالي الناتج المحلي لدول البريكس يفوق الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بأضعاف مضعفة حيث بلغ ذروته في النقطة 18000 والتي تقابل الناتج المحلي للصين بمقدار 17960 مليار دولار،كما نلاحظ تفاوت الناتج المحلي لكل دولة من دول البريكس ، أما الناتج المحلي للدول العربية فهو في نمو متباطأ ومن هنا نستنتج أن GDP دول البريكس هو الأكثر تأثير على التجارة البينة .

المطلب الثالث: نتائج واسقاطات الدراسة القياسية

بالاستعانة بنموذج الجاذبية القاعدي ، وبعد ادخال المعطيات تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه والتي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال تحليل هذه البيانات .

جدول (2-3): نتائج تحليل نموذج التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية القاعدي

Modèle de gravite de base

Descriptive Statistics

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Trade	50	10.162	19.196	.019	84.5
GDP1	50	303.578	311.63	44.38	1109
GDP2	50	5.188	6.523	.405	17.96

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)
(1) Trade	1.000			
(2) GDP1	0.506	1.000		
(3) GDP2	0.301	0.000	1.000	
(4) Distance	-0.283	-0.039	0.077	1.000

جدول (2-4): يمثل نتائج تحليل نموذج التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية وتوظيف اللوغاريتم

Modèle de gravité

lTrade	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lgdp1	.204	.12	1.69	.097	-.038	.446	*
lgdp2	.732	.176	4.15	0	.378	1.087	***
lDistancePATOB	-.034	.032	-1.05	.298	-.098	.031	

Mean dependent var	0.970	SD dependent var	1.843
R-squared	0.490	Number of obs	50
F-test	15.058	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	186.770	Bayesian crit. (BIC)	192.506

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تقييم النموذج:

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) للدراسة القياسية لنموذج الجاذبية القاعدي للتجارة البينية بين الدول العربية ودول البريكس ، حيث كانت النتائج معنوية بين حجم التجارة والناتج المحلي الاجمالي أي أن هناك ارتباط موجب قيمة الناتج المحلي الاجمالي GDP1 (0.506) وهذا يعني أن للتجارة أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي ، كذا فإن العلاقة هي علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع نموذج الجاذبية ، أما فيما يتعلق بمتغير المسافة المحسوب فقد كان سالب (-0.283) ، وهذا ما تؤكده الدراسات النظرية ولكنه غير معنوي وذلك لوجود اعتبارات سياسية وجيواستراتيجية لهذه التجارة البينية.

ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:

TRAD=(GDP1t,GDP2t,Dstanceijt)

وبتوظيف اللوغاريتم log حيث تمثل المعادلة في شكلها الخطي كالتالي:

Logt trade= log GDP1t+logGDP2t+logDistancePAtoB

ومن النتائج الخاصة بالتقدير الموضحة في الجدول (2-4) الموجود أعلاه تكون صيغة المعادلة كالتالي:

Logt trade =0.204 GDP1i + 0.732 GDP2t − 0.34 DistancePAtoB

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من الصادرات أو واردات، وقد اعتمادنا على ثلاثة متغيرات تابعة و المتمثلة في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردةGDP1 ولوغاريتم الناتج المحلي للدولة المصدرة GDP2 و لوغاريتم المسافة بينهماDistancePAtoB ، وقد استخدامنا معلمات النموذج a0,a1, a3 (0.34- ،0.723، 0.204) على التوالي كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول أو المسافة بينهما، تزيد تدفقات التجارة على و جه التحديد بمعدل 73.3% إذا زاد الناتج المحلي للدولة المصدرة بنسبة 1 % في السنة ،أي أن GDP2 هو الأكثر تحديدا للتجارة البينية، وهي كما نرى قيمة موجبة عالية تعكس قوة العلاقة والتأثير حيث كما هو معلوم أن الناتج المحلي الاجمالي عامل مهم في توجيه متغيرات الدولية.

الاستنتاجات والاسقاطات

أظهرت النتائج ما يلي:

1. معنوية معامل الناتج المحلي االجمالي للدول المستوردة والمصدرة(GDP1, GDP2)، كما أن إشارة المتغيرين موجبة كما هو متوقع،حيث أن الدول المصدرة تسعى إلى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول التي تشهد ازدهار اقتصادي. إضافة إلى أن زيادة معدل النمو في الدول المصدرة يدفع بالدول إلى تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، وهذا يشير إلى زيادة الصادرات السلعية للدول التي تشهد ارتفاع معدلات النمو

2. إن البعد الجغرافي (la distance) بين الدول يزيد من تكلفة النقل البري والبحري وبالجوي، وبالتالي يعتبر عائقا امام تبادل التجارة الخارجية، حيث يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الصادرات السلعية. ولذلك تتراجع الصادرات إلى

الدول المستوردة مع زيادة المسافة بينهما، أما من الناحية الإحصائية فالمتغير ليس له دلالة معنوية وذلك لوجود اعتبارات سياسية لهذه التجارة.

3. معامل التحديد(R^2) الذي تشير قيمته إلى 49% ، والتي مفادها أن العوامل الخارجية المفسرة (الناتج المحلي الاجمالي، والمسافة بين الدول) تفسر وتحدد هذا النموذج بهذه النسبة (49%) أي ما يقارب50 %، وتعتبر نسبة مقبولة مقارنة مع حجم العينة الصغير، أما النسبة المتبقية التي تقدر ب 51% فتعود إلى العوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج، من بينها عدد السكان ،اللغة، سعر الصرف ،الاستثمار الأجنبي المباشر.....الخ

خاتمة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى ماهية البريكس كذا الاطار النظري لنموذج الجاذبية واسقاطها على التجارة البينية بين دول البريكس (البرازيل ، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا) وعشر دول عربية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السعودية، الامارات العربية، قطر، الكويت ،عمان والبحرين)، وذلك بتحديد بعض محددات التجارة كالناتج المحلي الاجمالي والمسافة بين الدول، وذلك بغرض تحديد العوامل والمتغيرات التي تظهر أثر المبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية باستخدام تطبيق نموذج الجاذبية.

خاتـــمة

خاتمة:

إن التجارة الخارجية محل اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين بشقيها (الصادرات والواردات) ، نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في البناء الاقتصادي ، وهذا بالزيادة في اجمالي الناتج الحقيقي ، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي، وهذا ما يقصد به النمو الاقتصادي .

فمن خلال هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التجارة الخارجية من حيث تعريفها ،أسباب النشأة والمكونات (الصادرات والواردات) ،كذا دورها التاريخي(أثارها على الاقتصاد) الذي يعتير كمحرك للنمو الاقتصادي، ثم تناولنا الاطار النظري للنمو الاقتصادي من حيث المفهوم ،محدداته ،طرق قياسه كذا تكاليفه ومعوقاته ،ثم استعرضنا الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا أو جزء منه.

أما في الفصل الثاني فقد قسمناه إلى مبحثين، وقد تناولنا في المبحث الأول الجانب النظري لدول البريكس من حيث (النشأة، الثقل الجيو استراتيجي ومقومات دول البريكس) ،كذا تطرقنا إلى مفهوم نموذج الجاذبية من حيث(النشأة ،النموذج الموسع لنظرية الجاذبية ثم مجالات تطبيقها)، تطرقنا في المبحث الثاني إلى نمذجة قياسية للتجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية ،حيث تناولنا فيه وصف للنموذج المستخدم ثم التجارة البينية لدول البريكس والدول العربية وفي الأخير نتائج واسقاطات الدراسة القياسية بالاستعانة بنموذج الجاذبية القاعدي.

حيث استهدفت الورقة البحثية دراسة أثر المبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال سنة 2022 ، باستخدام نموذج نظرية الجاذبية، وفي ضوء ما تم عرضه من خلال أداء التجارة البينية بين دول البريكس و الدول العربية وفق نموذج الجاذبية ، وكذا تحليلنا للنتائج المترتبة عنه تبين أن نموذج الجاذبية من أحدث وأنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة و رغم تطور النموذج من شكله البسيط إلى النموذج الحالي إلا أن نتائج تطبيقه في معظم الدراسات كانت مقبولة وواقعية ،فمن خلال دراستنا لتطبيق هذا النموذج على دول البريكس والدول العربية أعطى نتائج جد مقبولة بحيث، أشارت النتائج إلى وجود أثر ايجابي للمبادلات التجارية لدول البريكس على النمو الاقتصادي للدول العربية ،أي أنه يوجد علاقة طردية بين المتغيرين ،كما استخلصت الدراسة أيضا أن هناك علاقة عكسية بين التجارة وبعد المسافة بين الدول ولكنها غير معنوية ،وذلك لاعتبارات سياسية و جيواستراتيجية للتجارة البينية بين دول البريكس والدول العربية.

أما من الناحية التطبيقية نجد أن الفرضية الأولى مقبولة ' حيث أن التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات عبارة عن لبنة لبناء الاقتصاد فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المستوردة، يساهم في زيادة الصادرات إلى تلك الأسواق باعتبار أن السوق المستهدف يمكنه استيعاب المزيد من السلع لتلبية احتياجات الطلب في السوق المحلي.

-أما بالنسبة للفرضية الثانية فهي مقبولة وهذا ما أسفرت عنه نتائج الدراسة ،حيث توجد علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

– قبول الفرضية التي تنص على أن :التبادل التجاري لدول البريكس مع الدول العربية خلق فرصة لتوسيع قاعدة التجارة والاستثمار للدول العربية ،ومساعدتها في التخلص من هيمنة المؤسسات الأمريكية وهيمنة الدولار وتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي، وهذا ما أكدته الدراسة بحيث ساهم الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة في الرفع من مستوى التجارة البينية.

– بما أن للتجارة أثر ايجابي على الناتج المحلي للدول هذا يعني وجود علاقة طردية وبالتالي، توجد علاقة ايجابية بين المبادلات التجارية بين دول البريكس والنمو الاقتصادي للدول العربية ، نظرا الى وجود المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات والواردات بين المجموعتين.

آفاق البحث:

رغم المامنا بجل عناصر البحث ، إلا أننا لم نحط احاطة تامة وشاملة في دراسة هذا الموضوع الهام والواسع ،لأنه يبقى موضوع علمي قابل للنقاش وتبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج بحوث أخرى تفتح آفاق جديدة للبحث العلمي ، كان موضوعنا لبنة تفتح المجالات لدراسات لاحقة.

وعلى ضوء ما ذكر سابقا يجب العمل على توسيع النموذج باضافة بعض المتغيرات الجديدة ، وفق فرضيات جديدة ، وعلى ذكر الآفاق والدراسات السابقة ارتأينا أن نقترح على سبيل المثال لا الحصر بعض المواضيع التي تساعد توسيع مجال البحث العلمي.

- ✓ انضمام دول المغرب العربي لمجموعة البريكس واقع وتحدي
- ✓ أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية في ظل النظام الدولي الجديد
- ✓ تأثير النفط في التجارة العربية البينية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. ابراهيم الدعمة. (2002). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي . بيروت ، لبنان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
2. أحسن سعيد. (2019–2020). تقنيات التجارة الخارجية ، مطبوعة في الاقتصاد الدولي. قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري .
3. أحمد الحاج. (2017). قانون التجارة الدولية. مركز الكتاب الأكاديمي.
4. جمال الجمل جويدان. (2016). تأليف جمال الجمل جويدان، التجارة الدولية الحديثة ،عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
5. حسام علي داود. (2002). التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة لمنشر والتوزيع و الطباعة،الطبعة الأولى.
6. حسن خلف فليح. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. الأردن: عالم الكتاب الحديث.
7. خالد أحمد محمود علي. (2019). التجارة بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة ، الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
8. سامي بلبخاري. (2021–2022). نظريات التجارة الدولية ، مطبوعات جامعية. قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
9. سامي حاتم عفيفي . (1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
10. سعيد موسى وآخرون مطر. (2001). التجارة الخارجية، الطبعة الأولى. الأردن: دار الصفاء.
11. شريف علي الصوص. (2012). تأليف التجارة الدولية الأسس والتطبيقات. عمان ،الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
12. صديق محمد عفيفي. (دون ذكر سنة النشر). نظم التصدير والاستيراد. الاسكندرية: مكتبة عين شمس، الطبعة العاشرة.
13. عبد الحميد عبد المطلب. (2006). نظرية الاقتصاد. مصر: الدار الجامعية.
14. عبد القادر بن شني. (2021–2022). تسيير عمليات التجارة الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
15. عبد الله الصعيدي. (2004). مبادئ علم الاقتصاد. دبي: مطابع البيان التجارية.
16. العجمية محمد عبد العزيز، و آخرون. (2008). التنمية الاقتصادية – المفاهيم والخصائص– النظريات الاستتراتيجيات–المشكلات–. مكتبة طريق العلم، مطبعة البحيرة.
17. عجمية محمد عبد العزيز، و ايمان عطية ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية". مصر: قسم الاقتصاد،كلية التجارة، الاسكندرية.
18. علي الزبون عطاالله . (2015). التجارة الخارجية . عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع..

19. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. فاطيمة حاجي. (2017). مدخل إلى التجارة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
21. فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية. الدار الجامعية الاسكندرية.
22. كامل بكري، مقلد رمضان، و وآخرون. (2003). مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
23. ليلى زكراوي. (2020-2021). تقنيات التجارة الدولية، مطبوعات جامعية. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي اليابس.
24. محمد اسماعيل بن قانة. (2012). اقتصاد التنمية. عمان ،الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
25. محمد اسماعيل، و محمود جمال قاسم. (2018). قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية.
26. محمد جاسم. (2013). التجارة الدولية، ، الطبعة الأولى. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
27. محمد عفيفي صديقي. (1973). تأليف التسويق الدولي ، نظم االستيراد و التصدير. الكويت: وكالة المطبوعات.
28. محمد علي الشرقاوي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. عمان ، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
29. ناصر دادي. (1998). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: دار المحمدية.
30. يوسف سعداوي . (2010). تأليف دراسات في التجارة الدولية. الجزائر: دار ىومة لمطباعة والنشر والتوزيع.

مجلات علمية

31. أسماء شراك، و الطيب فتان. (23 01، 2024). المبادلات التجارية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة1987-2021.
32. أسيا طويل . (2019). التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد10 العدد3.
33. حسام الدين مداني، و أحمدمحمد حاج. (15 12، 2021). أثر المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية خلال1990-2020.
34. رشيدة جيدل، و لحسن دردوري. (2021). محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خالل الفترة 2000-2019. مجاة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد6،العدد01،جامعةالوادي.
35. طاهر محمد سعيد، و أحمد فرج رشا محمد. (2016). نقييم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية في ظل المتغيرات المعاصرة. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي -المجلد 27 العدد1.

36. عبد الرحمن علي عبد الرحمن. (بدون ذكر سنة النشر). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس. مجلة المستنصرية للداراسات العربية والدولية، 87.
37. عياش و آخرون د.درار. (2013). تطور التجارة الخارجية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد:27 -المجلد 2.
38. ليلى بعوني. (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: مع مقارنة النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2010. مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية.
39. ليلى عاشور، و أخرون. (2016). تكتل القوى االقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس BRICS نموذجا. مجلة قضايا سياسية العدد 46 ،جامعة النهرين العراقية.
40. محمد لحسن علاوي. (2012). تحليل تدفقات التجارة العربية باستخدام نموذج جاذبية. مجلة الباحث عدد10.
41. نصيب رجيم. (2006). ادارة أنظمة التوزيع ودراسة حالة. عنابة ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
42. وصال سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو االقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، عدد،01. مجلة الباحث.
43. ياسين عبد الله، و فراجي بلحاج. (2017). تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية. مجلة البدر الحجم 09 العدد 3.

مذكرات

44. بهاء الدين طويل. (2015-2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010. تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (الصفحات 95-96). جامعة الحاج لخضر -باتنة-.
45. جمال عدوي. (2019/2018). تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي. تأليف مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
46. سامي جدو. (2011). دراسة قياسية ملحددات الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2009. تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
47. سليمان دحو. (2015-2016). االتسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة حالة واقع تسويق التمور في الجزائر. تأليف أطروحة دكتوراه في علوم التسير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
48. شرف الدين ملال. (2021). أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016. تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة قاصدي مرباح،ورقلة.

49. علي عزالدين. (2013-2014). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، رسالة ماجيستير. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
50. قتيحة باتني. (2008-2009). لسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية،. تأليف مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
51. كريم بودخدخ. (2009-2010). أثر اسايسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009. تأليف مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الافتصادية والتسيير ، الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.
52. كريم خديم. (2013/2014). تحليل أداء التجارة العربية وفق نموذج الجاذبية -دراسة حالة دول شمال افريقيا-. تأليف مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي جامعة وهران.
53. مسعود جماني . (2018/2019). أثر التجارة الالكتروتية غلى النمو الاقتصادي وامكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية. تأليف أطروحة دكتوراه كلية العلوم التجارية جامعة الحاج لخضر-باتنة.
54. مصطفى زروني. (2000). النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا. تأليف أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.
55. مقران بهلول. (2001). علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر3.
56. الهام بلقسام، و اشراق محمادي. (2021/2022). تطبيق نموذج التجارة الجاذبية في التجارة الخارجية. بورج بوعريرج: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
57. وليد عابي. (2018-2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه. سطيف1: جامعة فرحات عباس.

مراجع باللغة الأجنبية

58. Ahmed Salem و ،Albertini(J.M .(1992) .(lexique d'économie.4eme edition . Dalloz,Paris.
59. CharlesI و ،Jones .(1998) .Introduction to economic growth, Norton & company .،Ny USA.
60. D.Colander .(2006) .post walrasian macroeconomics:Beyond the dynamic stochstic general equilibrium model .Combridge,UK: Combridge University Prees.
61. Denis Brune .(1991) .le commerce international,2 ème edition .mentrenil: edition breal.
62. fi stanton william.(بلا تاريخ) .

63. Jaque Brasseul .(1993) .Introduction A l'économie DU Developpement . Paris: Armond colin edition.

64. LASARY .(2005) .le commerce international à la portée de tous.ouvrage in prime d'auteur.

65. marie jean و ،grethen jain de melo .(بلا تاريخ) .commerce intenational ,théories et application .boch,paris.

66. Mr Diemer .(بلا تاريخ) .Economic Generale,les moteurs de la croissance . France: Universite de auvergne.

67. Stanton William .(1995) .Fundamentals of marketing,4th edition . MCGRAW-HILL.

68. the libary of economics and liberty .(2021 ،09 05) .exchange and trade . Edited.(المحرر)

مواقع إلكترونية

69. https://www.starshams.com2022/12/import-coccept.html تاريخ .(2022) . الاسترداد 10 04، 2024، من

70. https://hbrarabic.com.المفاهيم-الادارية/معوقات-النمو-القتصادي/*Harvard Business Review* من ،2024 04 05 تاريخ الاسترداد .(بلا تاريخ) .

71. https://oec.world/en/profile/bilateral/country على أطلع عليه في 2024/02/20 الساعة 21:00

72. https:// data.albankaldawli.org أطلع عليه في 2024/03/26 على الساعة 15:00

73. https://www.distances.com أطلع عليه يوم2024/05/30 على الساعة 11:10